

٤٧  
٩٧  
١  
١٣٥

يَعْلَمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ

سِلْسِلَةُ بَيْتِ الْحِكْمَةِ

نُبْلُهُ

اتقان العرفان

في

تحقيق ماهية الزمان

للامام الهمام حجة الاسلام ابي محمد السيد بركات احمد لا زال شمس فضله بازغته

قد

السيد عبد السبحان البهاري استاذ العربية في دار العلوم لندة العلماء

لكنه

شاهي پرنسپل لكنو

١٤

٨٧٩

س





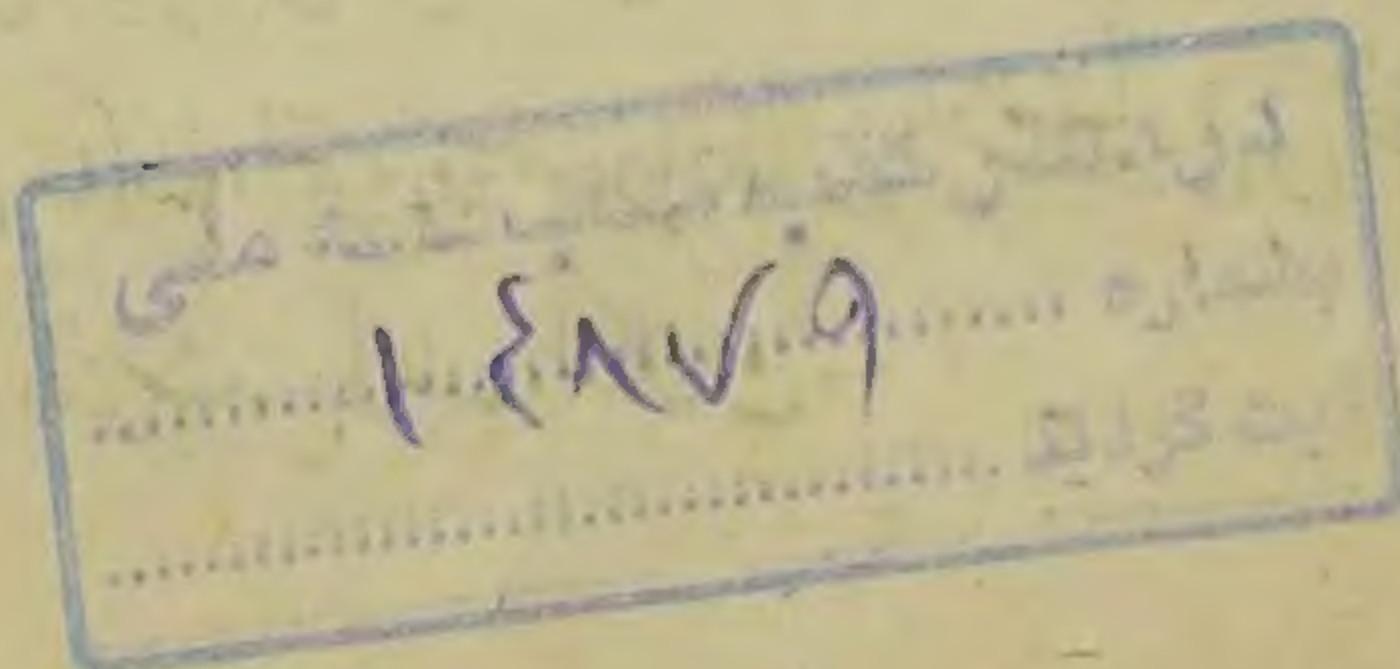




# ہدیہ کتاب

بسرکار علم دوست و مہتمم پرورد عالی جناب نواب  
 واجد علی خان صاحب رئیس بڈھانسی ضلع بلنسر  
 و جاگیردار جگر مبرج و ڈیشل محکمہ عالیہ کونسل جے پور اسٹیٹ،

مصنف





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبحانك يا من ادار الزمان فاستدار على بيته واقر الدهر فاستقر على فطرته واصلوه  
والسلام على من نبع من نفسه المقدسة ينابيع الحكم وجري من فيوضه انهار العلوم  
والكرم وعلى آله وصحابه الذين هم نجوم الهداية في الظلم ولجود فلما وفقني الله تعالى  
لاتمام مباحث الحركة واكثر مباحثها كانت متعلقة بمباحث الزمان كما انها تكملة  
وتتممة لمباحثها اودت ان احرر مباحث الزمان وحققها واخصص ما لها وما عليها  
ليطلع الناظر على ما هو الحق فيها ويحجب طالب الحق عن اباطيل الفلاسفة وغويتها  
فلما قضى الله تعالى على لساني ما اراد واعانني على ابطال ما تقو بهواه في الزمان  
نظمته في سلك التحرير وسميته باتقان الفسار في تحقيق ماهية الزمان و  
من الله التوفيق وعليه التكلان -





بسم الله الرحمن الرحيم

## الدرس الثالث في تحقيق ماهية الزمان

ولتحقيقها بيانان: بيان طبي وبیان الهی ولنقدم البیان الطبعی اولاً وتسکلم فيه ثانياً ولننقد  
لها فصولاً لفصل الاول فی البیان الطبعی والكلام فيه ولما كان سعی ریسیم فی  
هذا الباب عندهم مشكوراً وكان عنده في بيانه كلاماً محمداً فعلينا ان ننقل كلامه فنقول  
قال الشيخ في الفصل الحادي عشر من المقالة الثانية من الفن الاول في الحركة في  
تحقيق ماهية الزمان واشباتها فنقول من البين الواضح انه يجوز ان يتبدل متحركان  
بالحركة وفيه تبيان معا واحد هما يقطع مسافة اقل والآخر مسافة اكبر اما لاختلاف البطء  
والسرعة واما لتفاوت عدد السكونات المتخللة كما يراه قوم ويجوز ان يتبدل اثنتان  
ويقطعان مسافتين متساويتين لكن احدهما ينتهي الى آخر المسافة والآخر بعد لم ينته  
وذلك للاختلاف المذكور ويكون في كل حال من الاحوال من مبدئ كل حركة  
الى منتهاها امكن قطع تلك المسافة بعينها بتلك الحركة بعينه اذ المعية التركيب  
مع السكون واما مكان قطع اعظم من تلك المسافة بالاسرع منها او الاقل فخالطة سكوناً  
وامكان قطع اقل منها بالابطأ من تلك والاكثر خالطة سكونات وان ذلك



لا يختلف البتة فقد ثبت بين المبدؤ والمنتهى امكان محدود بالقياس الى الحركة  
والى السرعة واذا فرضنا نصف تلك المسافة فرضنا السرعة او البطء بعينه كان المكان  
آخرين ابتداء تلك المسافة ومنتها نصفها انما يمكن فيه قطع النصف بتلك السرعة  
والبطؤ فلذلك بين هذا المنتهى النصف المفروض الآن وبين المنتهى الاول  
فيكون الامكان الى النصف ومن النصف مساويان وكل واحد منهما نصف  
الامكان المفروض اولاً ولا عليك ان تجعل هذا المتحرك سبباً بحقيقة في المكان  
او جزءاً المتحرك نسبتاً المتحرك في المكان فانه تفارقه مما سته الى مائة بمسافة  
متصلة وموازية الى موازاة متصلة وان تسمى بالقطعة مسافة كيف كان فليس  
يختلف بذلك حكم فيما نحن فيه لسلبه فنقول هذا الامكان قد صرح انقسم وكل منقسم مقدار  
او ذو مقدار فهذا الامكان يوتى عن مقدار فلا يخلو اما ان يكون مقداره مقدار المسافة  
او مقدار آخر ولو كان مقدار المسافة كانت التساوية في المسافة تساوية في هذا الامكان  
وليس لك فهو اذن مقدار آخر فاما ان يكون مقدار المتحرك ولا يكون لكنه ليس مقدار المتحرك  
والا لكان مقدار المتحرك لا عظم عظم في هذا المقدار ليس لك فهو اذن غير مقدار المسافة وغير مقدار  
المتحرك ومن المعلوم ان الحركة ليست بعينها ذات هذا المقدار نفسه ولا السرعة والبطؤ  
ذلك واذا الحركات في انها حركات متفقة في الحركة ومتفقة في السرعة والبطؤ  
ويختلف في هذا المقدار وربما اختلفت الحركة في السرعة والتفقت في هذا المقدار فقد  
ثبت مقدار امكان وقوع الحركات من المتقدم والمتأخر وقوعاً يقتضيه مسافات  
محدودة ليس مقدار المتحرك ولا المسافة ولا النفس الحركة وهذا المقدار لا يجوز  
ان يكون قائماً بنفسه وكيف يكون قائماً بنفسه وهو يقتض مع مقداره وكل



مقتض فاسد فهو في مضموع او ذوم مضموع فهذا هو متعلق المضموع ولا يجوز ان يكون موضوع  
 الاول مادة لم تحرك لمابيناها فانه ان كان مقدار مادة بلا واسطة وكانت المادة يصير  
 عظيم واصغر فاذن يكون في المضموع بواسطة هيته اخرى ولا يجوز ان يكون بواسطة  
 هيته قارة كالبياض والسواد والا لكان مقدار تلك هيته في المادة يحصل في المادة  
 مقدار اثنا عشر اذ بقي ان يكون مقدار هيته غير قارة وهي الحركة من مكان الى مكان  
 اخرا ومن وضع الى وضع بينهما مسافة يجرى عليها الحركة الوضعية وهذا هو الذي نسميه زمان  
 انتهى ويرد عليه ان بعد الانحاض عما في البيان من المقدمات ان الزمان لو كان  
 مقدار الحركة فهو اما مقدار الحركة التوسيطية او القطعية والحركة التوسيطية لكونها بسيطة  
 غير ممتدة لا يصلح ان يكون الزمان مقدار الها واما القطعية فقد علمت انها حقيقة عتبات  
 غير موجودة في الخارج فكيف يمكن ان يكون الزمان الموجود في الخارج مقدار المالم ليس  
 موجود في الخارج لفصل الايراد ان تكون ان الحركة لقطعية ليست موجودة في الخارج  
 فان رؤسائهم قالوا ان البعد والامتداد والاتصال وكون الحركة قابلة للتقسمة  
 الوهيمية ليس في طبع الحركة التي كمال بالقوة او خرج من قوة الى فعل فلا يدخل  
 في ماهيتها تقدر الاتصال بل انما يكون لها من جهة المسافة فالالاتصال بالحقيقة  
 وجد في المسافة والاتصال المسافة لما قارنته الحركة فالحركة بحسب اتصال المسافة  
 اقتضت وجود مقدار لها هو الزمان المتصل بالجملة قالوا ان ههنا ليس اتصالان  
 اتصال مسافي واتصال حركي بل اتصال المسافي من حيث ما هو اتصال الحركة  
 على لوجود الزمان فالالاتصال المسافي قائم بالمسافة حقيقة وليس في الحركة اتصالا  
 غير اتصال المسافة بل اتصال المسافة فنسوب لها فالالاتصال المسافي المنسوب الى الحركة



اتصالا في الحركة وامتدادا ولا فليست الحركة ممتدة لذاتها بان يكون الامتداد  
 داخلاني حقيقتها فاذا اخذت الحركة بذاتها لم يكن ممتدة ومتصلة بذاتها بل حقيقة  
 المعنى من المبدء الى المنتهى ليس في ذاتها اختلاف فاذا لوحظت هذا المعنى مختلطة  
 بالامتداد المسافي فتكون ممتدة بنفس امتداد المسافة المنطبقة عليها فيكون هذا المعنى  
 حقيقة ملتبسة من التوسيط والامتداد المسافي هو المعنى بالحركة القطعية وحيث لم يصح  
 كونها من الماهيات الحقيقية لانقضاء الوحدة الطبيعية فان اجزاها قاطعت  
 بالمتحرك والاخر بالمسافة وما يجري مجراها في ليست الا واحدة اعتبارية وان كانت  
 موجودة بوجود جزئها في الخارج والشاهد على ما نقول ما قال الفاضل لباقر في  
 الاتفاق المبين ان للحركة كمية من جهة مقدار المسافة تزيد وتنقص بزيادة وتناقص  
 نقصانها وليس معنى ذلك ان للحركة كمية عارضة من جهة المسافة والمسافة كمية  
 اخرى بل ان كمية الحركة هي كم المسافة وانما الزيادة والنقصان لعرضان الحركة  
 الكمية المسافة كما في السواد احوال في بحسب وكم لها كمية من جهة الزمان وهذه عارضة  
 لها وايضا لها عدد من حيث انقسامها الى اجزاء متقدمة واجزاء متاخرة حسب انقسام  
 المسافة اليها الا ان الاجزاء المقدارية في المسافة تكون في الوجود مع المتأخرة منها  
 بخلاف ما بازائها من متقدمة الحركة ومتاخرتها فانها لا يكونان معا بحسب  
 الوجود في اتفق الزمان وكم من جهة الزمان اذا انقسم الى اجزاء متقدمة ومتأخرة  
 ولكن ذلك انما يحصل من جهة المسافة فان الزمان يتجزى بالحركة والحركة بالمسافة  
 فان اتصال المسافة اتصال للحركة التي هي علة للزمان المتصل بذاتها ونفصا لهما  
 انفصال للحركتين لتبينهما علتان لزمانين كل منهما متصل بذاته فالقدم



والمتاخر من جهة ما هما للحركة معدودان بها فانها باجزائها يبعد المتقدم والمتاخر  
 فالحركة لها عدد من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر ومقدار بازاء مقدار المسافة  
 فاذن ما يسر لك ان تحاول تجدي حقيقة الزمان انه كمية الحركة ما دامت على  
 اتصالها وعدد ما اذا انفصلت الى متقدم ومتاخر لا بالزمان بل من جهة ما تتبع  
 انقسام المسافة واما اذا اعتبرته كمية وعدد اها لا من جهة المسافة بل من جهة التقدم  
 والتاخر الذين لا يجتمعان فربما انضى لك الى الوقوع في الدور الا بامبطاء المسافة  
 ثم ان فلاسفة الاسلام من يجعل الزمان مقدار الحركة من التقدم والتاخر الذين  
 لا يجتمعان بحسب الوجود الغير القار ومنهم من يجعله مقدار ما من تلك الجهة لكن بحسب  
 الوجود القار في العقل اى من حيث يجمع العقل متقدمتها ومتاخرتها ولعل لا شبهة  
 بالحق والاعذب في ذوق التحقيق ان وجود الحركة في الذين لما كان بحسب وط  
 الارقسام غير قار وبحسب البقاء قار افالزمان هو مقدار الحركة بحسب لوجوده والبقاى  
 القار الذامنى وفوق ذلك معنى هو سر لحق وحق لتحصل وهو ان الحركة الممتدة  
 لما كانت على اتصالها امر موجودا في الخارج نحو ما من الوجود وان لم يكن لها  
 وجود قار في افق الزمان بحسب لاجزاء المفروضة فيها فاذن الزمان مقدار الحركة  
 بحسب وجود مجموعها ذلك النجوم من الوجود في الاعيان بحسب عاء الدهر انتهى  
 وانت تعلم ان هذا الكلام نص منه على ان كمية الحركة هي كمية المسافة والزيادة  
 والنقصان الحركة لكمية المسافة ومن الظاهر ان الموصوف وان كان  
 بالعرض هو الحركة القطعية لا غير فان التوسطية لمعزل عن هذه الاوصاف فالحركة  
 القطعية انما حصلت من الحركة التوسطية والاستداد المسافى المنسوب الى الحركة



ومن الضروري ان احد جزئيهما هو القائم بالمتحرك والاخر قائم بالمسافة فلا يكون الحركة  
القطعية ماهية حقيقية واحدة بالوحدة الحقيقية فلا يكون موجودة في الخارج وان كانت  
اجزائها موجودة في الخارج فالزمان ان كان مقدار الحركة بحسب الوجود والبقاء القار  
الذهني كما قال انه اشبه بالحق والاعذب في ذوق التحقيق فلا يكون الزمان  
موجودا في الخارج قطعا وان كان مقدار الحركة بحسب وجودها العيني كما قال انه  
سراحي وحق التحصل فقد تحققت ان كون الزمان مقدار الوجود يعني انما يصح  
لو كان محله امر موجودا في الخارج ومحله لكونه من الحقائق الاعتبارية التي لا تحصل  
لها في الخارج لا يمكن ان يكون محلا لوجود الزمان الذي وحدته شخصية حقيقة بالجملة  
الزمان اما مقدار الحركة التوسيطية وهي ليست امرا متداخليا في كون الزمان مقدار  
لها واما مقدار الحركة القطعية وهي ان كانت متصلة لكن ليست بموجودة  
في الخارج

## الفصل الثاني في تحقيق التلازم بين الحركة والزمان

من بين مسائل تفصيل بخواص التي خلست عنها الفاتر والز تحقيق التلازم بين الحركة  
والزمان لم يسبح فيه احد الا زلت قدمه ولم تلج فيه احد الا خلعت فيه منه فلا علينا ان نحث  
فيه فنقول قالوا ان الحركة والزمان متلازمان فان الحركة لا توجد بغير زمان فاذن  
الحركة هو الخرج من القوة الى الفعل تدريجا والتدريج لا توجد بدون الزمان  
وايضا الحركة لا تنفك عن مرتبة السرعة والبطء والسرعة والبطء لا تقوم حقيقتهما  
بدون الزمان والزمان هو مقدار الحركة فلا ينفك احدهما عن الآخر وهو المعنى بالتلازم



وقد تقرر عندهم ان المتلازمين لا بد فيهما من علاقة عقلية بينهما باينكون احدهما علة  
موجبة للآخر او يكون كلاهما معلولا لعلته ثالثة توقع بينهما العلاقة الاقتضائية ومن البين  
ان احدهما ليست علة موجبة للآخر وثانيهما معلولا لهما اما الزمان فمغزل عن ان يكون  
علة للحركة فان الزمان مقدار الحركة والمقدار عرض والحركة محله ومن المستحيل عندهم  
ان يكون العرض علة لمحله والا فلام يبق العرض عرضا والحركة ليست علة موجبة للزمان  
ان كان له سبيل الشرطية كما ستعلم فلا بد ان يكونا عاتين اثالث بالكيفية التلازمية فقالوا  
حالهما كحال الهيولي والصورة في كيفية التلازم بينهما فكما ان الصورة من حيث هي  
صورة ما جز علة لعلته الهيولي المشخصة كالحركة بما هي حركة جزء علة او شرط في وجود  
وكما ان الهيولي لشخصيته بوجه ما علة للصورة لشخصيته من حيث هي شخصية كالحركة  
شرط في شخص الحركة وتعيينها وبهذا نفوا شبهة الدور عن التلازم بينهما حتى قال  
صاحب الافق المبين شك وتحويل ليس من المستبعد ان يزوج سر كل الحركة  
ما لم يكن موجودة تشخصه لم تصح ان تصير علة للزمان لان العلة متقدمة على المعلول  
في الوجود والوجود هو بعينه تشخصا ومساواة للزمان هو من جملة مشخصات الحركة وان  
لم يكن من مشخصات كمالها يقع وجوده في افق الزمان على الاطلاق لان الحركة لا توجد  
منسجمة عن السرعة والبطء وهما لا تنفكان عن وجود الزمان بل عن تعيينه فالسرعة  
المعينة انما هي بحسب زمان بعينه وريثا كان كالحركة ان يكون الزمان متقدما  
على الحركة فلو كان الزمان هو مقدار الحركة والحركة علة له لزم تقدم الحركة على الزمان  
فاذن تقدم كل منهما على الآخر وانه محال ثم توجه هذا الفاضل الى الجواب ولم  
يزع لسره عن دقتهم ومتانتهم ولم يفهم انه جدير بهم بهويلاته وهوسياته قال فنبغي



لك ان تعلم ان الحركة بما هي حركة جزء علة او شرط في وجود الزمان ثم الزمان شرط  
 في تشخص الحركة وتعيينها كما قيل لك في الصورة والهيولى ان الصورة من حيث هي صورة  
 ما جزء لعلة الشخصية والهيولى الشخصية بوجه علة لتشخص الصورة اى الصورة الشخصية  
 من حيث هي صورة شخصية ثم الحركة المعينة الشخصية بما هي معينة شخصية علة بنجواتها  
 لكون الزمان متماويا الى الانهاية او متناويا بالفعل على مرتبة متخصصة في التناهي ثم  
 الزمان بحسب ذلك لتعين علة لكون الحركة ذات مقدار غير متناه او متناه تخصص  
 التناهي ووجب ان يتحقق ان معلول شئ ما هو معلول ليس يلزمه ان يكون معلولا  
 لتشخص ذلك الشئ الا ان يكون لعلة جاعل الذات فاعل الوجود فان العقل يقبض  
 عن كون مرتبة المجعول المعال في التحصل فوق مرتبة الجاعل والفاعل خطه في ان  
 اقوى من خطه وليس ذلك في سائر العلل والمعلولات وفي طباع العلية والمعالية بما  
 هي علية ومعالية فاذن ليس يلزم ان يكون الزمان معلول الحركة الشخصية بما هي شخصية  
 وان لم ينسلك في الوجود عن التشخص فاذن طبيعة الحركة التي هي محل الزمان لا طبيعة  
 اية حركة يوجد تشخصها مشروطة بالزمان مطلقا اى تشخص اية حركة كانت لا تشخص  
 الحركة التي هي محل الزمان فحسب ولا دور انتهى فخص جواب الشبهة بانه لا دور  
 فان حال الحركة والزمان لحال الهيولى والصورة فالحركة بما هي حركة جزء علة او  
 شرط في وجود الزمان فالحركة الموحدة تقدم بالذات على وجود الزمان المطلق متأخر  
 عنها بالذات ثم الزمان المطلق شرط في تشخص الحركة وتعيينها فالحركة انما تشخص بالزمان  
 المطلق والحركة المطلقة صارت علة للزمان المطلق والزمان انما احتاج في وجوده الى  
 الحركة المطلقة والحركة الشخصية انما تشخص بالزمان المطلق فالحركة الشخصية تحتاج



في وجودها الى الزمان لمطلق اى زمان كان ثم الحركة المتعينة الشخصية علة بنحو ثباتها  
 تكون الزمان متناهيا الى لانهاية او متناهيها بالفعل على مرتبة متخصصة في التناهي ثم  
 الزمان بحسب ذلك التقسيم علة تكون الحركة ذات مقدار غير متناه او متناه متخصص  
 التناهي لا يلزم عليه دور و بذرا بعينه حال الهيولى والصورة فان الصورة من  
 حيث هي صورة مازة العلة الهيولى الشخصية بوجه ماعلة للصورة الشخصية من حيث  
 هي صورة شخصية ولا يلزم ان يكون كل ما هو معلول لشئ معلولا لشخصه حتى يلزم  
 ان يكون الزمان معلولا لشخصية الحركة فان هذا شان العلة التي هي جاعل الذات  
 و فاعل الوجود فان العقل يتقبض عن ان يكون مرتبة الجاعل الفاعل ودون مرتبة  
 المفعول المفعول في التحصيل في التحصيل وليس ذلك في سائر العلل والمعاملات  
 فاذن ليس يلزم ان يكون الزمان مع الحركة الشخصية وان لم ينسلخ الوجود عن الشخص  
 فاذن طبيعة الحركة التي هي محل الزمان باهي طبيعة اية حركة يوجد شخصها مشروطة  
 بالزمان مطاقا اى شخص اية حركة كانت لا شخص الحركة التي هي محل الزمان بحسب  
 فلا دور اقول فيه نظرون جوه شتى اما اولها فلا نه لا يخفى على من له نظر دقيق انه قد سلم ان  
 الزمان لمطلق من شخصات الحركة المطلقة والشخصية فتشخص الحركة يحصل من الزمان  
 والزمان يكون شخصا والحركة بكونه عرضا حال في محله يكون متأخرة عن الزمان ضرورة  
 تاخر العرض عن محله وموضوعه وقد سلموا ان موضوع العرض من شخصاته فيكون العرض  
 من شخصاته فلو كان الزمان شخصا للحركة فلا مناص عن الدور واما ثانيا فلا  
 الحركة سواء كانت موحدة للزمان او جزءا علة او شرطالة كانت شخصية بالضرورة  
 ضرورة ان ما هو في جانب الفاعل لا يمكن ان يكون مبهمة و فرقة بين الفاعل



وباقى العامل لا سيما اذا كانت مأخوذة في جانب الفاعل فرق بدون الفارق كما  
ليس لها مشيد ذكره فبالضرورة يكون الحركة تشخصه وان لم يكن الخصوصية بها  
خصوصية دخل في العلوية قبل ولما سلم ان الزمان من المقومات لشخصية الحركة فلا  
بدان تكون الحركة تشخصه بالزمان وهو صريح الدور واما اثنا فلان يحصل ما قال  
في دفع الدور ان الزمان يتوقف وجوده على الحركة مطلقا والحركة يتوقف تشخصه على  
الزمان فالزمان محتاج في وجوده الى الحركة المطلقة والحركة محتاج في تشخصها الى الزمان  
فلا يلزم الدور فكلتا مقدمتيه موضع نظر اما الاولى فلان الزمان لو كان محتاجا الى  
الحركة فاما الى الحركة المطلقة او الخاصة وعلى الاول فاما الى الحركة البهيمية بها هي بهيمة  
وهو صريح البطلان او الحركة الغير المعينة بتعيين خاص وان كانت متعينة بتعيين ما  
فالحركة متعينة قبل الزمان فلا يحتاج في استحصال تعيينه الى الزمان على الثاني  
فتعين الحركة المطلقة قبل الزمان واما الثانية فلان الحركة لو احتاجت في تشخصها  
الى الزمان فاما الى الزمان البهيم وهو صريح الاستحالة واما الى الزمان المطلق اى  
الغير المعين بتعيين خاص فيلزم ان لا يتبدل خصوصية الحركة بتبدل الزمان واما  
الى الزمان المخصوص بتناه خاص فتعين الزمان يكون علة لتعين الحركة وقد قالوا  
ان تعيين الحركة علة لكون الزمان متعينا تناهيا بتناه خاص فلا محيد عن الدور  
واما رابع فلان قالوا ان الحركة المتعينة لتشخصه علة بنجواتها لكون الزمان  
متماويا الى لانهاية او تناهيا بالفعل على مرتبة متحصصة من التناهي لا يزيد محصلا  
على ان الحركة لما صارت تشخصه معينة صارت علة مقتضية للزمان الغير المتناهي  
او الزمان المتناهي بتناه خاص فان شخصية الحركة تقتضى مشرا ان يكون في



نحو ساعه مثلا وفيه ان تعين الحركة وخصوصياتها انما اتى من جانب الزمان كما ان  
 تشخص الحركة من الزمان فاما حصل من الزمان المطلق او الزمان المعين فان  
 كان حصل من المطلق كما قال ان الحركة الشخصية انما تشخصت بالزمان المطلق ففيه  
 ان الحركة المتشخصة بالزمان المطلق انما يستدعي زمانا مطلقا لازمانا خاصا بتناه مخصوص  
 فان مثل هذه الحركة نسبة تساوية الى جميع الازمنة على انه لو سلمنا ان وجود الحركة الشخصية  
 بالزمان المطلق فهي وان تشخصت بالزمان المطلق بمعنى ان لا دخل بخصوص الزمان  
 في تشخصها لكن بالضرورة تشخص بفرد خاص من الزمان اما غير متناه واما متناه  
 مخصوص فاما محالة يتقدم هذا الزمان على الحركة الشخصية فلا معنى لكون الحركة بتشخصها  
 مقتضية لتماويه لا الى نهاية او نهاية معينة وان حصل من الزمان المعين فليزوم الدور  
 مما لا شرة فيه واما خاتما فلما قيل انه لو كان الزمان شرطا لتشخص الحركة او علة  
 للحركة الشخصية التي هي محله لكان جوهر فان كون الحال علة للمحل انما هو في الحال  
 الجوهري دون العرض والجواب عنه ان المحقق الطوسي قد صرح في شرح الاشارات  
 انه لا مضائق في كون طبيعة العرض علة لتشخص محله فان الوضع والكم والكيف ولا  
 من شخصات جسم وانما المنان في العرضية كون طبيعة الحال علة لطبيعة المحل فان هذا  
 في الحال الجوهري كالتصور بالنسبة الى الميولي والزمان علة لتشخص الحركة مطلقا  
 فلا يلزم ان يكون جوهر القول قد عرفت الكلام فيه سابقا ان الاعراض لو كانت  
 متشخصة لمحالها وموضوعاتها كان طباعها عللا لوجوداتها فكانت صور فلا يبقى الفرق  
 بين الحال العرضي والحال الجوهري فهذا من عضل الاشكال وقد مرنا مفصلا  
 فتذكره واعلم ان شبهة الدور على التلازم قد سلم صعوبته لمحقق الطوسي ذكره



في رسالتهم بها الى بعض معاصريه مورد لبعض الاشكالات العلمية لقوله لما تمنع وجود  
 حركة من غير ان يكون على حد معين من السرعة والبطء وجب ان يكون للسرعة والبطء  
 مدخل في وجود الحركات الشخصية من حيث هي شخصية والسرعة والبطء غير متصلان  
 الا بالزمان فاذن للزمان مدخل في عليته الحركات الشخصية فكيف يمكن ان يحل حركة  
 معينة علته لوجود الزمان ولا يمكن ان يقال الحركة من حيث هي حركة علته للزمان  
 ومن حيث هي حركة ما تشخصه بالزمان كما ان الصورة من حيث هي الصورة سابقة  
 على الهيولى ومن حيث هي صورة ما تشخصه بها لان الحركة ليست من حيث هي  
 حركة علته للزمان والا لكان بجميع الحركات مدخل في عليته وانما هي علته للزمان من  
 حيث هي حركة معينة فما وجه حل هذا الاشكال انتهى وقد اقر الصدر الشيرازي  
 وقال ما صادفنا جوابا بالاحدية واجاب عنه بنفسه بجواب مبني على مذاقته تعجب منه  
 من نظريته وقد ازهدناه في الحجة البازغة باتم اذهاق وهذا البحث تفصيل يذكر  
 فيها فقد تحقق ان شبهة الدور على التلازم بين الزمان والحركة مما لا مرد له  
 في النقائس التي لم يطيس انس ولا جان

## الفصل الثالث في تحقيق ما قالوا ان الزمان متحرك الفلك الاكبر

قد علمت مما نقلنا من كلام الشيخ في الشفاء في الدرس الاول ان الزمان هو مقدار  
 الحركة وبنوه بان الامكان اتسع للحركات هو المعنى بالزمان وارادوا به امر يقع فيه  
 الحركات اي امر متدريس لقطع المسافة وهو منقسم بالضرورة وكل منقسم المقدار اذ هو مقدار الحركة  
 بما مقدار بالضرورة ولا يمكن ان يكون مقدار المحرك والمسافة اولية قارة في التحرك فلا بد



ان يكون مقدار الحركة غير قارة في المتحرك هي ليست الا الحركة بهذا الجمل ما بينه وبينه وعليه  
 ان اردتم بهذا البيان ان الزمان مقدار كل حركة وقائم بها كما يدل عليه ما نقوا به ان مقدار  
 للمحرك والمسافة اوليته القارة وقالوا انها مقدار لتيه غير قارة في المتحرك هي ليست الا الحركة  
 فيلزم ان لا يكون الزمان وحده اشخصا متصلا بل لا واحد حقيقيا فانه كل حركة زمانه موله في قائم  
 بها والحركات اما مختلفة باجنس والحركة في كل مقولة عين تلك المقولة كما انهم  
 واما ان الحركة ليست مقولة بل مقولها العام للحركات مقول بالتشكيك على ما تحتملها  
 من الاجناس وليست الاصناف داخلية تحت مقولة تقع فيها الحركة واما ان يكون  
 الحركة نفس مقولة ان يفعل على المذهبين الماولين لا يكون الزمان واحد احد  
 حقيقة وعلى الثالث لا يكون واحد الشخص فان الزمان عرض حال في الحركة  
 فيختلف باختلاف محل وايضا محله قائم بالمتحرك والحركات مختلفة فكيف تكون الحركة  
 واحدة بالشخص حتى يكون الزمان واحدا بالشخص متصلا في نفسه ولزم ان يكون الزمان  
 معا كما يكون الحركتان معا باجملة مفاسد هذا البيان مما يضيق عنه نطاق البيان لهذا  
 قد اتمض لدفع هذه المفاسد الباقر الذي اخرجوه من عرفه لفسفى لدفع هذه المفاسد في  
 كنية كالاتق المبين والضرط المستقيم وحقق ان الزمان مقدار الحركة الفلكية لا انه  
 مقدار كل حركة وقائم بكل حركة وحركة وقال في الاتق المبين شك وتحقيق عما  
 ان تنوهم ان كل حركة متقدرة لا محالة والزمان مقدار الحركات على العموم فاذا كان  
 يكون كل حركة يستتبع زمانا وبقية بها زمان فيبطل التخصيص والافيو حركات  
 ويبقى بلا مقدار فيجب ان يجادل تليذك فبطل فرق ما بين مقدار الحركة بالزمان  
 وبين قيام الزمان بالحركة فليس من شرط ما تقدر الشئ ان يكون عارضا له قائما به



بل ربا قدر المبائن بالانطباق وانما ازاوة ما بينهما من امر الزمان انما هو من متعلق  
 بالحركة وبهية لها لا انه متعلق بكل حركة وحركة ومن امر الحركة ان كل حركة فانها متقدر  
 بالزمان لان كل حركة فهي محل الزمان فاذن بين قوليك ان الزمان مقدار لكل  
 حركة وان حقيقة الزمان وانيته متعلقة بكل حركة الصحيح هو الاول دون الثاني وبين  
 قوليك ان ذات الحركة متعلق بها الزمان على سبيل ان يعرض لها وان ذات الزمان  
 متعلق بالحركة على سبيل العرض لها الصحيح هو الثاني دون الاول فهذا يعرض تناك  
 لا غير البتة لانك الهية يستتبع هذا فليس اذا تعلق ذات شئ بطبيعة شئ وجب ان  
 لا يخلو طبيعة الشئ منه فاذن الحركات التي لها ابتداء وانتهاء في الوجود على اى  
 وجه كان لا يتعلق بها زمان وانما يتقدر الزمان لم يتعلق بالحركة الفلك الاقصى وذلك  
 جملة الحركات غير تلك الحركة وباجمالة الحركات الاخرى يقدرها الزمان لا بانه مقدار  
 احوال فيها بل بانه معها كالمقدار الذي في الذراع بقدر خشبته الزراع بذاته وتقدر  
 سائر الاشياء بتوسطه ولهذا يجوز ان يكون زمان واحد مقدار الحركات فوق واحدة  
 انتهى فقد ظهر من هذا ان الزمان مقدار قائم بحركة الفلك الاقصى والحركات كلها  
 تقدر بهذا المقدار القائم بحركة الفلك الاقصى والزمان هذا المقدار القائم بها لا كل  
 مقدار قائم بحركات مختلفة فزمان الحركات المختلفة ليس قائما بها بل الحركات كلها  
 متقدر بالمقدار القائم بحركة الفلك الاعلى والدليل المشهور الذي ذكرنا لا يدل  
 عليه فان الدليل اثبت ان ههنا مكان وتوسع يسع فيه الحركات وليس هو الحركة  
 ولا السرعة والبطء ولا المسافة ولا المتحرك لا مقدار بها ولا مقدار بهية قارة في جسم  
 فلا بد ان يكون مقدار الهية غير قارة في الجسم المتحرك ولا يدل على انه مقدار الحركة الفلك



الا عظم فالدليل المضمم اليه مقدمات اخرى لا يفيد ما هو مقصود بهم ولذا قال العلماء  
 التفاتوا في تهذيب الكلام واما حقيقة الزمان فنقل انه مقدار الحركة الفلكية لا عظم  
 لانه متفاوتة بالزيادة والنقصان كم متصل ولعدم استقراره مقدار لهية غير قارة  
 وهي الحركة ولا تمنع قناره مقدار الحركة المستديرة اذ المستقيمة ينقطع ولقد رجميع  
 الحركات بها مقدار لا سرعتها لم يضم اليه هذه المقدمات لم تميم الدليل ان اردتم ان  
 الزمان مقدار الحركة محدثا بمات التي هي اظهر الحركات وادسها كما يفهم من عبارة الفاضل الباقية  
 اولاً ان حركة المحدود عندهم وضعية وقد حققنا في سبوتات الحركة ان في الحركة الالهية والوضعية الفضا  
 التدريجى مغاير للحركة لقطعية فان لفرد التدريجى منها لكونها هية غير قارة حاصلة من نسبتهم  
 الى المكان بالهية وعدم قرار هذه الهية لا يتصور الا لعدم قرار ما حصلت فيه ونسبة  
 الاحاطة لا يكون غير قارة الا اذا كان عدم القرار في احد المنتسبين وليس المنتسبان  
 الاجسام والسطح الذي هو المكان والجسم امر قار وكما السطح وانما يكون غير قار بالعرض  
 او النسب اليه عدم قرار الهية الغير القارة فلا بد في الجسم المتحرك من هية غير قارة يثبت بم قرارها  
 السطح والى الهية الحاصلة باحاطتها بالعرض وهو معنى بالحركة لقطعية وقس عليه البيان  
 في الحركة الوضعية فالفرد التدريجى بحركة الوضعية تتحقق بالضرورة وهو هية غير قارة واثبت بالدليل  
 الا ان الزمان مقدار لهية غير قارة في المتحرك سواء كانت هي الحركة او الفرد التدريجى للسانته لا يثبت  
 ان يكون مقدار الحركة فاصته سواء كانت حركة الفلك الا عظم او حركة متحرك خروثانيا  
 ان الزمان لو كان مقدار الحركة سواء كان مقدار كل حركة قائمة بمتحرك متحرك وحركة  
 الفلك الا عظم فلا يمكن ان يكون مقدار الحركة التوسطية لكونها بسيطة فان كان  
 مقدار كان مقدار الحركة لقطعية وقد حقق هذا الفاضل انها مركبة من الحركة التوسطية



والا اتصال المساني لا من حيث هو اتصال مساني بل اتصال حركي تكون حقيقة  
اعتبارية ووجودها تكون اعتبارية غير موجودة في الخارج فكيف يكون مقدارها  
بالشخص موجودا في الخارج وقد قد مناه مشروحا واثباتا ان الزمان عندهم  
كما من مقدار حركة الفلك الاقصى وانما دعاهم الى ذلك ان في نفس الامر  
عندهم هو اوسع الحركات واسرعها واقدمها وليست حركة اسبق منها فاولا  
ان يقدر والشهور والاعوام والديور وقالوا ان حركة الفلك الاقصى وضعيته ثابتة  
ليس له ولا اجزاء حركة في الامين بل حركة في الوضع وهو عبارة عن هيئة حاصلة  
لأشياء بسبب نسبة بعض اجزائها الى بعض ونسبته الى الامور الخارجة فلما بدلت  
في الوضع الذي هو نقل في الامين من اختلاف نسبة اجزائه سطح المتحرك الى سطح  
الحاوي ادا سطح المحوى له بان يقطع بعض من سطحه ثم بعض آخر منه حتى يتصور حالها  
الهيئة والهيئة لما كانت امتزاعية فالمتحرك في هذه الهيئات الامتزاعية لا بد ان يكون  
متحركا ولا في منشأها ونشأها ليس الا اختلاف نسبة اجزاء سطح المتحرك الحاوي الى  
سطح الفلك المحوى وهذا المنشأ لكونه امتزاعيا لا بد له من منشأ فان اختلاف نسبة اجزاء  
الحاوي الى المحوى لا يتصور الا بان يتحرك اجزاء الحاوي على اجزاء المحوى فهنا لا بد  
ولا من حركة اجزاء الحاوي على سطح المحوى حتى يحدث اختلاف نسبة اجزاء سطح  
الحاوي الى سطح المحوى ثم يحدث بعد هذا الاختلاف اختلاف الهيئة بالنسبة الى اجزاء  
سطح المحوى ولا شك ان الحركة الاولى هي حركة اجزاء سطح الحاوي على سطح المحوى  
حركة يصدق عليه مفهوم الحركة انه خروج من القوة الى الفعل فدرجتها فلها اجزاء  
مقدار بالضرورة وهذه الحركة ليست انيية بالضرورة لان الفلك الاقصى ليس



له مكان حتى يتصوره له أين إلا أن نعني بالهيئة الحاصلة بسبب تحرك المتحرك  
 في المكان أو الحيز لكن ليس بهذا اصطلاحهم فليست هذه الحركة انية عندهم ولا  
 وضعية فان الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب اختلاف النسبتين وهو معلول  
 هذه الحركة في المرتبة الثالثة ولا كيفية ولا كمية باجملة هذه الحركة خارجة عن المقولات  
 الاربعة فلا بد له من زمان ولذا اختلاف نسبة اجزاء سطح الحادى الى اجزاء سطح  
 المحوى لا شك ان المتحرك الحادى لما تحرك على سطح المحوى خرج هذا الاختلاف  
 من القوة الى الفعل فلهذه حركة ايضا هذه الحركة ايضا عندهم ليست بضرورة فضلا  
 عن ان يكون داخل لما تحت مقولة ولا بد له من مقدار و زمان وكذا اختلاف  
 الهيئات الوضعية حركة حتى عدوها من الحركة وله مقدار حتى عدوها زمانا فالحركتان  
 الاوليان اما لا يكون مقدار وهذا باطل عندهم او يكون مقدار هما هو مقدار حركة  
 الوضعية ثانيا بالتم عدد مقدار الحركة المتأخرة زمانا لا السابقة ولم يعدد مقدار  
 السابقة زمانا لمانع ان كلا منهما سبق من الحركة الوضعية اللاحقة المتأخرة  
 بذات فكر تفكر احاد قاتل ان الحق ابعدهما سولت به نفوسهم وماروجت عتوهم  
 واما رابعان البيل بناء على اصولهم من كون الزمان متصلا قابلا للزيادة و  
 النقصان وقد يجعل الكلام على كونه متصلا وعلى ابطال الجز الذي لا يتجزى و  
 على كونه مقدار للحركة لو ثبت انها الهيئة الغير القارة لا غير وقد علمت ان الفرد  
 التدريجى ايضا هيئة غير قارة فيكون مقدار لها باجملة كون الزمان كسا  
 متصلا غير قار مقدار للحركة محض ظن وتخمين ليس له سبيل الى اليقين وتفصيل  
 في الحجة البازنة -



# الفصل الرابع في تحقيق نية الزمان بالبيان الالهي

استدلوا عليه بان الحادث ما لم يكن له عدم قبل وجود قبليته لا توجد مع البعدية لا  
 كقبليته الواحد على الاثنين وليست تلك القبليته لنفس العدم لان العدم كما جاز  
 ان يكون قبل جاز ان يكون بعد فلو كان هو قبل بالذات لما جاز ذلك ليست اليف ذات  
 الفاعل فان ذاته كما يكون قبل كما يكون بعد فلك القبليته لشيء آخر غير قار الذات  
 متصل في حد ذاته فانه يجوز ان يفرض متحرك تقطع مسافة يكون حدوث هذا الحادث  
 مع انقطاع حركة فيكون ابتداء حركة قبل هذا الحادث فيكون بين ابتداء الحركة و  
 حدوث الحادث قبليات وبعديات تجزئة متقطعة متطابقة لا جزاء المسافة الحركة  
 فلهذه القبليات والبعديات متصاة اتصال المسافة والحركة فثبت ان كل  
 حادث مسبوق بوجود غير قار الذات متصل اتصال المقدار وهو الزمان و  
 الحاصل ان وجود القبليته والبعديتين لا يجتمعان تدل على وجود الزمان  
 فالزمان هو الذي لم يحقه القبليته والبعديتين اللتان لا يجتمعان فهو بنفس ذاته لم يحقه القبليته  
 والبعديته لاشي آخر اما الاشياء الاخر فاما لم يحقها القبليته والبعديته بسبب الزمان فثبت  
 تفصيل هذا المقام فاستمع انه قال الباقر الذي اخر في الاتفاق المبين بل استبان  
 لك سبيل الفلاسفة اليونانية الاسلامية في التبيان وهو ان الحادث بعد ما لم يكن له  
 قبل قبليته يتنفع بها للتقبل والبعداين كما معاني المقرر لا قبليته على الاثنين اثباتها  
 من التي لا يتنفع ذلك فففيه تجدد البعدية بعد قبليته بالذات وليست هي نفس العدم فقد يكون  
 العدم بعد الذات لفاعل فقد يكون قبل مع وبعد فان هناك شي آخر ايزال تجدد



ويتصرم على سبيل الاتصال . بائنه ان عدم المعرض للقبليته لا ياتي بالنظر اليه  
 با هو فرد من طبيعة عدم ان نزول علية تلك القبليته وتعرضه البعدية فيقلب كل  
 من القبليته والبعدية الى الاخرى وانيكون بحيث يمكن ان تعرضه البعد لا القبليته من  
 بدوال امر كما انه يمكن ان تعرضه القبليته لا البعدية ابتداء اذ طبيعة عدم باهي تلك  
 الطبيعة لا تقتضي ان يتعاقب افراد با في التحقق ولا ان يختص شيء من افراد با بالقبليته  
 والبعدية ولا يكون ايضا اختصاص ذلك عدم بالقبليته من جهة الاضافة الى الحادث  
 لمعين فان عدم ذلك الحادث با هو عدم ذلك الحادث قد يكون بعد بالفعل وليس  
 ياتي با هو عدم ان تعرضه البعدية من البدو وبعدها كان معرضا للقبليته وكذا  
 الفاعل الاتاني ان يكون قبل او مع او بعد بل قد تحقق جميع ذلك في نفس الامر فاذن  
 انما يكون اختصاص ذلك عدم من جهة ما انه مقارن با هو فرد من طبيعة متجددة متصلة  
 فاذن ما يقتضي اختصاص بعض الافراد بالقبليته بالقياس الى بعض بعضها بالبعدية انما  
 هو كون تلك الافراد طبيعة متجددة متصلة لا غير فاذن يكون معرض القبليته هو القبليته  
 ومعرض البعدية البعدية فلما ان الموحودية تنتهي الى حيث يكون الوجود عينات الموحودية فيكون  
 هو موحود ابتداء فاذن قد ثبت لشيء لانه ان تجرد وتصير بطبيعة وحيث يكون في تلك على اتصال  
 اذ من الجائز ان يفرض متحركا يقطع مسافة يكون وقت هذا الحادث مع نقطه حركة متكون الجان ابتداء  
 قبل هذا الحادث ويكون بين ابتداء الحركة والحادث قبلات وبعديات متجددة  
 ومتصلة مطابقة لاجزاء المسافة والحركة فيكون هذه قبلات وبعديات متصلة  
 اتصال المسافة والحركة فاذن قد استقر ان ذلك الشيء المتجدد والمتصرم موجود  
 غير قار وتصل في ذاته اتصال المقادير انتهى وقال في الصراط المستقيم اذ صرح



هذا المعروض بالذات وهو المسمى بالزمان حقيقة متجردة متصرفة متصلة بذاتها يفرض بها  
 قبليات وبعديات متجردة متصرفة متطابقة لاجزاء المسافة والحركة متصلة اتصافا  
 في تنوع التاليف من غير المنقسيات له مقدار الحركة التي هي لتختفي والتجرد وليس  
 له ما به غير اتصال الانقضاء والتجديد كما ان الكم المتصل بمقدار الجسم ولا حقيقة له  
 سوى امتداد الجسم فذلك الاتصال امتداد لا تجزئ الا في الجسم وليس له اجزاء  
 بالفعل ولا فيه قبلية وبعدية قبل التجزئة ثم لعقل بعونة الوهم ربما يحللها الى اجزاء غير حقا  
 من القوة الى الفعل من القبليات والبعديات اعني بذلك ان تلك النجوم قبلية  
 لا يزيد على حقيقة الزمان بل ما به القبلية والبعدية بنفس اجزاء الزمان سواء كان قبل  
 والبعدي او غيرهما فكل جزء من اجزاء الزمان هو نفس قبل والقبلية باعتبارين  
 وكما ما به البعدية فيما تجزئ فيه المعية الزمانية فانه ايضا هو بعينه جزء من اجزاء الزمان  
 فاذن التقدم والتأخر ليسا بعارضين بعرضان للاجزاء في غير انهما متقدم ومتأخر  
 بل تصور عدم الاستقرار الذي هو حقيقة الزمان يستلزم تصور التقدم والتأخر لاجزاء  
 المفروضة فيه بعدم الاستقرار بل بما جزاء ان منه اوجدان مفروضان فيه وهذا  
 تحصيل معنى عروضهما بالذات واما حقيقة غير عدم الاستقرار فيكونا ذلك الحركة  
 وغيرهما فانما يصح حمل التقدم والتأخر عليه لتصور عروضهما فانفصال ما به المعروض  
 بذاته عن الذي غيره قد استوى اذن امره انتهى وانت تعلم بان فيه اما اول افلان مناه  
 البيان الالهي لاثبات الزمان ان عروض القبلية والبعدية لوجود الحوادث وعندها  
 ليس لهما بالذات فلا بد لهما من معروض يتصف بهما بالذات فان الامور لا بد  
 لا بد ان يتصف الحوادث بالقبلية والبعدية لانفاكية بواسطة شئ يكون لكل واسطة



واسطة في العروض ويكون ذلك متصفا بها باعقبة ونسب إلى الحوادث القبلية  
والبعديّة بالعرض ومجازا كما يكون واسطة العروض فنقول بأي دليل عرفتم ان  
الحوادث لا تنصف بها كك فان ينتم ذلك بان المتقدم قد يطل لعدمه ويكون مع  
وجود المتأخر بعده وكذا العدم المتقدم قد يكون بعد وجود المتأخر فعلم ان ذواتها  
ليس معروضا لها بالذات فنقول ان الذي لازم من بياكم ان هذه الاشياء لكونها تارة  
متقدمة وتارة متأخرة وتارة معالابد لا تصاف بها من عليّة تنصف بها الاشياء بها  
فيجوز ان يكون هناك علة كذا وتنصف الاشياء بذلك الاوصاف بعلمتها من غير ان يكون  
تلك العلة واسطة في العروض فان ما لا بد لعروض امثال هذه العوارض انفيته هو  
ان يكون هناك علة لا حقا لا لا يكون عليّة تنصف بتلك لعوارض فتعالي ما لازم  
من بياكم انه لا بد لا تصاف الحوادث القبلية والبعديّة والمعية من علة توجب  
اتصاف الحوادث باحد هذه الاوصاف فيجوز ان يكون الحوادث متصفة بالذات  
بها بمعنى نفى الواسطة في العروض ولا يحتاج الى علة تكون متصفة بها بالذات حتى  
يلزم وجود الزمان وان ارادوا به ان عروضها للحوادث لا بد من واسطة في الثبوت  
فنحن نسلم انه كك لكن لا يلزم منه ان تكون الواسطة في الثبوت موصوفا بالذات بها حتى  
يلزم الانتهاء الى الزمان لان في الواسطة في الثبوت لا يجب ان تكون الواسطة متصفا  
بذلك لوصف فلم ان في البيان مغالطة فاحشة فان ما لا بد منها هو انه يجب تصاف  
الانتهاء بالتقدم والتأخرين واسطة في الثبوت ان كان مفسر محققا وهو لا يشكرو  
ليس زمان على ما عرفنا الزمان به ولم يلزم من بياكم انه يجب ان يكون هناك امر  
يكون واسطة في العروض لا تصاف بها حتى يوجد ما هو اتصاله عندهم ولما



رأوا ان هذا لا يغنيهم قالوا ان الواسطة في اتصالات الاشياء بالتقدم والتأخر بالذات  
 هو واسطة في العروض وتيصف اجزاءه بالتقدم والتأخر لا بواسطة اتصالها واسطة في  
 العروض ولا واسطة في الثبوت ولما طووا باقامة الدليل انتهىوا باقامة الدليل  
 وصلوا عن اسبيل وقالوا ان الاشياء موصوفة بالتقدم والتأخر في نفس الامر فلابد من  
 ان يكون معروضاتها بالذات فهذا المعروض لا يجوز ان يكون امرا واحدا بسيطا او الا لازم  
 ان يكون شيئا واحدا قبل وبعد بل لابد ان يكون امرا متصلا تكون اجزائه الوهمية بعضها  
 قبل وبعضها بعد وليست هذه الامور وقيمت لان التقدّمات والتأخرات العارضة  
 للحركة غير متناهية على سبيل التصرم والتجدد فيجب ان يكون المعروض بالذات هذه  
 القبلية والبعدية امرا متصلا متصرا متجدا وهذا الكم متصرم البتة فكيف بالذات  
 او بالعرض وعلى الثاني لا بد من الانتهاء الى ما هو كم بالذات ثم هو غير قار بالذات ولا  
 لما كان معروضا للتقدم والتأخر بالذات ثم نقول عروض القبلية والبعدية لها اما  
 بعلة او لا بعلة بل هو يات الاجزاء بعد صدورهما عن الجاعل كافيته في الاتصالات  
 بالتقدم والتأخر على الاول فالعلة المتقضية للاتصال بالتقدم لا يجوز ان يكون بعينها علة  
 الاتصاف بالتأخر ضرورة ولا يكونان مجتمعان في الوجود والالزام حتماء المتقدم والمتأخر  
 بل علة كل منهما منارة لعلة الاخر غير مجامعة ثم اجزاء هذا الكم لما كانت غير منتهية الى الابد  
 فيلزم ان يكون لعلة المتقدّمات والتأخرات ايضا غير متناهية على نسق متساو لا يمكن  
 وجود غير المتناهي على هذا النسق الا في ضمن متصل واحد يكون هذا لعلة اجزائه  
 وهي له فقد لزم وجوه متصل آخر غير قار بالذات تيصف كل جزء منه بالتقدم  
 والتأخر بالذات ثم نقول ان كان اتصاف اجزائه بالتقدم والتأخر بعلة فيجرى



اليه الكلام اليه لكنها لا تسلسل فنتهي الى متصل غير قار الذات تكون اجزائه موصوفة  
 بها من دون علة وباجلته يلزم وجود متصل غير قار الذات يتصف اجزائه بالتقدم <sup>الآخر</sup>  
 بالنظر الى هوياتها من دون واسطة في العروض ولا واسطة في الثبوت وهو المعنى  
 بالزمان هذا غاية ما تكلفوا في اثبات محترهم ولكن لا يخفى على دقيق النظر ان ما لا بد <sup>من</sup>  
 المنفكة عن موصوفها تارة ولا حقة اخرى هو وجود موصوف بالذات بتلك الاوصاف  
 سواء كان اتصافه بها بامر هو متصف بذلك لو وصف او لم يكن فما لا بد لقطع التسلسل <sup>الانتهاء</sup>  
 الى علة تتصف تلك ذلك لموصوف بواسطة علة واما انه لا بد لعلة ان تتصف بذلك لو  
 بنفسها كلاً اذا قرر هذا فنقول ان الحوادث متصفة بالتقدم والتاخر بالذات بمعنى نفى  
 الواسطة في العروض لا بمعنى نفى الواسطة في الثبوت فهي تتصف بالتقدم والتاخر <sup>بمعنيته</sup>  
 بذاتها لا بامر يتصف هو بها بالذات بمعنى نفى الواسطة في العروض والثبوت حتى تجب  
 ان يكون ذلك الامر هو الزمان لا غير فالحوادث تتصف بالتقدم والتاخر والمعنيته بذاتها لا بامر  
 يتصف هو بها بالذات بمعنى نفى الواسطة في العروض بل هي الموصوف بها بالذات <sup>حقيقة</sup>  
 لا مجازا وانما تتصف الحوادث بالعرض بتلك الاوصاف بمعنى ان ثبوت تلك الاوصاف  
 لها ليست بلا علة بل لعلة وتلك العلة ليست متصفة بتلك الاوصاف <sup>الاولا</sup> ولا هو واخر  
 تتصف تلك الاجزاء بالتقدم والتاخر ولا هو كم فضلاً عن ان يكون غير قار بل هو صفة  
 واحدة بسيطة ذات تعلقات كثيرة وهو ارادة مبدعها فتارة تتعلق بتقدم بعض الاشياء  
 على بعض وتارة يجعل المتقدم متأخراً مع فلا يتم دليلهم واشباههم الزمان حتى <sup>يتم</sup>  
 الاحتمال وبدونه خرب القتاد وتهيئنا كلام طويل قد ذكرناه في النجاة البازغة ليس ههنا  
 مشهد ذكره واما ثانياً فلان ما ذكرتم ان بعض اجزائه لذاته يقتضي تقدماً وبعضها <sup>ثانياً</sup>



مع تشابه كل في الحقيقة بل مدعيه امر زائد يكون سببا لا اعتبارا في تلك الاجزاء ترجيح  
 بالمرج تفصيل هذا الزيادة ان الدليل الدال على وجود الزمان بعد تسليم مقدماته وقرئ  
 على انه موجود يقتضي كل جزء منه التقدم على آخره والتاخر من غير دوال الفكاك الذي  
 حصل للحادث المتقدم عن التاخر انما هو بحسب الواقع لا بحسب الاعتبار والاختراع  
 كيف وانما السبيل الى اثبات وجود الزمان نفس القبليته والبعديته الواجبتين في نفس  
 وجود الحوادث وان لم يكن القبليته والبعديته سوى معنى اعتباري اختراعي فالحكم بها نفس  
 اصطلاح في نفسه سبيل اثبات الزمان بالجملة قالوا ان الموصوف بالذات لا يبعد القراء  
 وبهذا النحو من القبليته والبعديته موجود في العين يقتضي جزء منه التقدم على جزء آخر قالوا  
 جزء مختلف في الاقتضاء بالضرورة فنقول هذا الاختلاف في الاقتضاء اما بنفسه لا بغيره  
 او بنفس هويته الاجزاء والاول غير متصور لا اشتراك لماهية والثاني ان كان قائما به  
 المشتركة التي هي جزء هويته بعزل عن الاقتضاء لكونها مشتركة بالضرورة تسفيد هذا  
 الاختلاف الى الشخص سواء كان منضما الى ماهية الزمان او لا فالكلام في ذلك ان كان  
 شخص كل جزء موجودا خارجا بعدد الشخصات بحسب الاجزاء ولما كان اجزاء الزمان  
 غير قنانية فلا بد كونها غير قنانية فان كانت تلك الشخصات على سبيل الاتصال في  
 الخارج فمثله مثل اتصال الزمان بعينه وصارت هذه الحقيقة متصلة لواحدة ذات  
 اجزاء يقتضي بذاته جزء منه التقدم والآخر التاخر فهذا هو الزمان لا بضمومه زمانا وهذا  
 مع كونه خلفا يجرى الكلام فيه حتى يلزم التس في المتصلات المجتمعة وان كانت لا على  
 سبيل الاتصال فكل واحد من الشخصات موجود بالفعل من خارج عن الآخر فيكون  
 الشخصات الموجودة في الخارج من خارج اكل منها عن الآخر غير قنانية بالفعل محصورة



بين الحاضرين وان كان الشخص المراد ههنا فلا ريب ان المراد المتيقن لا يفي في الشخص لئلا  
 الموجود الخارجي بل الواقع بالمرءين منشأ انتزاع في نفسه فالكل لا يتقبل منشأ الانتزاع وليس الماهية  
 الزمانية منشأ الانتزاع الا مشتركة ما في جميع الاجزاء فلا بد من امر في الخارج مع حقيقة الزمان  
 فذلك منضم او مبائن ويسر وفيه الكلام كما سروناس من قبل بالجملة اجزاء الزمان مع  
 كونها تشابهة الحقيقة لا معنى لكون بعضها متصفة للتقدم بذاته وبعضها متصفة للتأخر  
 لذاته مع كون ذات المتقدم عين ذات الآخر وان كان مقتضى هو الهوية فالشخص  
 سواء كان منضم او مبائنا فالكلام فيه ان كان شخص كل جزء موجودا خارجيا فعدد  
 الشخصات كعدد الاجزاء فلا مناص عن كونها غير تنابعية فان كانت متصافية  
 حقيقة متصافية أخرى يكون بالحقيقة هو الزمان لا ما فرضتموه زمانا يلزم لتس في  
 المتصلات وان كانت موجودة متخازة غير تنابعية فلا محيد عن حصر الغير المتناهية  
 بين الحاضرين وان كان موجودا فلا يفي في الشخص لئلا المراد الموجود الخارجي بالمرءين  
 له منشأ انتزاع في نفسه فالكلام يجري فيه كما جرى في الشخصات الخارجية والعدد  
 عن الاشكال بان الزمان متصل واحد في الخارج بلا تأخر في اجزائه فلا حاجة الى الميز  
 الخارجي واما في الوهم فقد ميزنا اجزائه بالتقدم والتأخر والقرب والبعد عما يؤخذ به  
 في الوهم غير مسموع فان الكلام في نفس التقدم والتأخر انهما كيف حصل لا اجزائه  
 مع تشابهها فالبيان مصادرة هذا من افادات شيخنا الكمال العلامة قدس سره  
 واما اننا قلنا افاد الامام انهما قدس سره في ان المفهوم من كان ويكون ان كان  
 امرا ثابتا قارا فلا يكون في المتغيرات وان كان امرا غير قارا لذاته فلا يكون في  
 الثوابت وتفصيله على ما افاد استاذ الكملة قدس سره ان المعقول من الزمان



ما به يتقدم به الاشياء بعضها على بعض ويتحقق به ان يوجد المتأخر مع المتقدم في الزمان  
 لو كان موجودا كان ما ديا مع ان التقدم على هذا الوجه يتحقق في غير الماديات فان  
 مناط هذا التقدم محض انفكاك المتأخر في الوجود الواقعي عن المتقدم ولو لم يكن  
 الواقع انفكاك بين وجودي شيئين بل معية سرية في نفس الامر على ما قد عرفت  
 وسبيل اثبات الزمان لما قد عرفت من قبل ان السبيل على وجود امر في الزمان  
 بالذات ليس الا القبليّة والبعديّة المشاهدين في الواقع بالاعين مستتر كما لا يخفى  
 انفكاك موسى عليه السلام عن آدم عليه السلام كما ثبت في انفكاك آدم عليه السلام  
 ومن دونه عن ابي تباري تعالى ودعوى المعية في الثاني دون الاول حكم لا بد من  
 فارق ودعوى معية الكل على القول بالعدم ينكشف حله ولما كان يتحقق في الزمان  
 في غير المادى مثله في المادى فكيف يكون مناط هذا التقدم الامر المتعلق بالمادة  
 لانه لا يفيد الا التقدم والتأخر في الماديات مع اننا لا نفرق بينهما في المادى وفيهما  
 في المجرد فان الانفكاك المشاهد على سواد وهدم الا انفكاك في القول بالعدم هو جبراهيم  
 ايضا على السواد في المجرد والمادى اذا عرفت هذا فحصل اليراد ان القبليّة والبعديّة  
 منه الانفكاكية تعقل على نهج واحد فكل متأخر بما هو متأخر عن المتقدم عما به يتقدم  
 وانفكاك الوجود في الواقع ان كان مع المجرد والمادى بلا فرق عند تعقل مناطيهما  
 المستفاد من قولهم كان او يكون ان كان امثابا وهو نشأ القبليات والبعديات  
 في الحقيقة فكيف يكون في التغيرات التي مناط القبليّة فيها امر مادي وان كان امثابا  
 فيكون متعلقا بالمادة فكيف يكون في المجردات مع اننا لم نفرق القبليّة الانفكاكية  
 ههنا ونباك وكذا حال المعية الواقعة وهي عبارة عن عدم انفكاك في الواقع



ان كان مناطا معنى غير قار فكيف يكون معية المجردات به وان كان معنى قارا فكيف  
 يتغير به معية التغيرات والعقل لا يفرق بينهما لانها عبارة عن عدم انفكاك معنى  
 وهما معنى عدم انفكاك في المجز والمادى على سواء فمناطهما واحد فلا يمنع ما  
 قال المحقق في نقد المحصل بانه لا شك في ان وقوع الحركة مع الزمان ليس  
 كوقوع الجسم القار المستقر مع الزمان وليس كوقوع القار الباقي مع القار الباقي كالسما  
 والارض قلنا على ما بين ان يعبروا بكل معنى بعبارة ذلك لان كلام الامام ليس في  
 ابطال الاصطلاح بل مقصوده تنقيح مناط القبلية الواقعية الانفكاكية والمعية  
 التي هي كك فان كانت لازمة لانه هو الذي لزم العديم القرار فلكونه ماديا كيف مناطية  
 في قبليته لمجردات وان لم يكن بذلك لمعنى بل بنفس ثبات شئ فكيف في التغيرات  
 باجابه مقصوده التنبية على ان انقسام المعية الى المعيات لا يفيد اقساما متباعدة في  
 المناط كما يدل عليه تبائن لوازم كل من المعيات بزعمهم وسياتي ما ينكشف حالها  
 ولو اطلع احد نظر الى الغيرية الاعتبارية فلا مشاحة فيه والتنبية على ان نفس حقيقة  
 القبلية الانفكاكية لا يقتضي الكمية الكذائية كما في المجز وعينه انتهى واما ارباعا فلما افلا  
 بعض الاكابر قدس سره انه لم لا يجوز ان يكون هذا المتسع امر متوهم من جهة امتداد  
 الحركات التي هي كميات بالذات لان الحركات كلها مشتركة في هذا الامتداد وفيها  
 الوهم امتداد واحد او احد او يحاطه ظر فالحر كما يحكم ما به يسع الحركات وحكم على الحركتين المتساويتين  
 مقدار مختلفين بالسرعة والبطء لتعاقبها بمسافتين مختلفتين انهما ابتداء من مخرج  
 في هذا الامتداد وانتهاء الى حد آخر منه وبين الحدين امتداد يسعها وليس بينا  
 امتداد متغاير لا امتداد الحركات حتى يكون هو الزمان ثم هذا الاستدلال يقال



ان الجسمين المتساويين في المقدار اذا تقابلا في مكان فهناك متداو منبسطة في  
 الجهات يسع الجسمين فلا بد من وجود امتداد متعاقب عليه الاجسام ولا يمكنكم الاعتداد  
 الا بان ليس الامتداد الامتداد الجسمين فالوجه ان الامتداد المشترك بينهما يتوارد عليه الاجسام  
 وليس الامتداد الامتداد الجسمين فكذا بهما ليس الامتداد الحركتين وفيه الوجه ان امتدادا  
 واحدا تسعاهما ومن هذا خرج الجواب عما ورد انه لو لم يكن زمان مغاير للحركة لم يكن معرفة  
 السرعة والبطء فان مدارهما على الزمان وذلك لان القدر الذي يحصل به معرفتهما  
 هو الامتداد المتوهم ياخذ الوجه من امتداد الحركات بما انه امتداد يصاح للوقوع على  
 كل حركات والتعلق بكل مسافة وليس في الاعيان الامتداد الحركات ويجعل هذا  
 الامتداد ظرفا للحركات انتهى بمقاله الشريف واما خاتمتنا فلاننا سلمنا انه لا بد للتقدم  
 والتاخر الواقعيين في الوجود من امر موصوف بالذات بمعنى عدم الواسطية في الموصوف  
 دفعا للنفس وسلمنا انه ذو اتصال وابعاض وغير قار لكنه لا يلزم ان يكون الزمان  
 بل يجوز ان يكون الموصوف بالذات بالتقدم والتاخر هو الامر المتصل الغير القار  
 والزمان هو الامتداد المنتزع عن ذلك الموصوف ويكون هذا الامتداد تسعا  
 للحركات المختلفة بالسرعة والبطء والارضي انهم سلموا ان الحركة التوسيطية سبيلها  
 على الامتداد المسا في ما يقتضي كمية وان لم يكن بنفسها من نفس الكم لكونها متعلق  
 بالكم المتصل كما في الحركة الاثنية والوضعية فالحركة التوسيطية بسبيلها انما على الامتداد  
 المسا في تنزع عنها الابعاض والاجزاء بالقياس الى ابعاض المسافة ولا شك  
 ان التوسيط مع حد منها مقدم على كونها مع حد اخر فيجوز ان لا يكون الموصوف بالذات  
 بذلك الحضي غير الابعاض المنتزعة من سبيل ان التوسيط على ابعاد المسافة وما يجرى



مجرأ إذا التزم مما قيل في بيانه ليس إلا أنه يجب أن يكون لها الموصوفات بالذات بمعنى  
 عدم الواسطة في العروض ويكون ذات البعاض وذو اتصال والحركة التوسيطية  
 لسيانها على الامتداد المسا في كافي ذلك فنفس وجودات الافراد الاعتبارية  
 الانتزاعية للحركة بالقياس الى الابعاد المسافية مع التوسط موصوفة بالقبليته والبعث  
 بالذات بمعنى عدم الواسطة في العروض والزمان الذي اثبتوه انه تسع الحركات  
 وهو امر واحد اشتركت فيه سائر الحركات المتخالفة وهو غير المسافة وغير نفس الحركات  
 وغير السرعة والبطء هو الامتداد المتوهم المنتزع من اسرع الحركات واشهرها وهو  
 الذي تقع فيه الحركات كلها فانه اذا اخذ منه قدر محدود على قدر معين اتفقت معه حركات  
 مختلفة في المسافة بحيث اتفقت في الاخذ والترك مع اتفاق بينهما في ذلك الامر  
 المحدود ولو قوهم معه في قياس بعضها الى بعض بالسرعة والبطء فيما بينهما وكذا قياس  
 حركة الكل بالنسبة الى سائر الحركات في العالم بالجملة الامتداد المنتزع عن حركة الكل  
 اوسع من كل الحركات الواقعة في العالم تقع جل الحركات فيها وفي ابعاضها فاما  
 يكون قاطعا لمسافة اكثر او مسافة مساوية في جزء اقل من هذا الامتداد بالنسبة الى  
 متحرك آخر يكون اسرع من الآخر فان انتزع هذا الامتداد من عدد الدورات يسمى  
 شهورا وعن ابعاضها فتسمى ساعات وانما خصنا بانه الامتداد المنتزع من اسرع  
 الحركات وهو الحركة المحددة عندهم لانهم زعموا ان ليس في الواقع حركة اسرع من حركة  
 المحدود ان فرضت كما نرى اسرع منها فالامتداد المتوهم المنتزع منها بالجملة يجوز ان يكون لبعض الحركات يكون  
 موصوفة بالحركة بالمعنى المذكور ويكون الزمان عبارة عن الامتداد المتوهم المنتزع منها ولا نسلم ان الموصوف  
 بالذات هو الزمان بل تلك الابعاض والزمان هو الامتداد المتوهم المنتزع منها



بقي الكلام في ان تلك الابحاض الموصوفة بالقبليّة والبعديّة بالذات لا يمكن ان تكون  
في العروض بل القبليّة بنوعيّة تمام واسطة في الثبوت ام لا فان لم يكن يكون القبليّة  
والبعديّة تقتضي نفس ذلك البعض وهذا هو الغرض وان كانا من ابعاض الحركة  
او ابعاض من سريان التوسط على افراد ماضية لا بد من اتصالها وايضا لا بد من ان  
الموصوفات موجودة خارجا كما مر في تقرير الدليل فيكون الموصوفات ذوات ابعاض متصلة  
بذاتها وهو الزمان وان كان واسطة في الثبوت فيكون القبليّة قبل علّة وهي الواسطة  
في الثبوت والبعديّة البعد عن علّة كما ويكون علّة القبليّة قبل علّة البعديّة اشتراك  
مجامعة الموجب والموجب فينقل الكلام الى القبليّة والبعديّة في ذينك الموصوفين  
حتى ينقل الكلام الى موصوفات بالذات لا يعني عدم الواسطة في الثبوت قطعا المقصود  
المستحيل والجواب عنه انه سلمنا ان القبليّة والبعديّة في الاشياء علّة لكنها بعديّة  
ارادة الفاعل المختار كما مر هذا ما افاده في الجواب شيخنا الكمال العارضة قدس سره  
ولكن ان تجيب عنه انه لا يلزم من كون ذلك الامور متصفّة بالذات ما يعني ان في الواسطة  
ايكون تلك الامور زمانا فان لا بد له مع ذلك ان يكون امكانا متصفا لتلك الحركات  
وتلك الابحاض ليست كذلك نعم الامر المنتزع المتمد من تلك الامور يصلح لذلك كما  
علمت فلا يتم ما سئلت به انفسهم وهذا الذي اخترنا انه يجوز ان يكون الموصوفات بالذات  
بالقبليّة والبعديّة هو ابعاض الحركة او ابعاض من سريان الحركة انما هو القنية على  
ان لا يتم ما قالوا على اصولهم ايضا والا ان التحقيق الذي لا يسهل الشك ان موصوفات  
التقدم والتأخر الاشياء التي تصفّت بالتقدم والتأخر بمعنى نفى الواسطة في  
العروض وتوهم من تقدم بعضها على بعض امتدادا تتبع للحركات صالح للوقوع



على كل حركات وانما كل مسافة فيقتسب بهذا الاستعداد حركات بما هي حركات  
 حركات واقعية على مسافات تحتمل بعضها مع بعض وهذا الاستعداد الوهمي هو الزمان  
 هو نشأ القبلية والبعدية في العالم بمعنى ان اعتبار القبلية والبعدية في العالم  
 مرسوم اعتبار هذا الزمان فكلما تحقق في العالم قبليته وبعديته يجب صحته هذا الامر وهذا الامر  
 هو انفس الحركات والحركات تقع في ما ينبغي ان الوهم المنتزع عن استعداد الحركات  
 استعداد الوهمي بهذا الصفه وهذا الاستعداد انتزاعي له نشأ انتزاع وليس كانياب  
 الاغوال ونشأ هو ذوات الاشياء وهي متضمنة بالقبليته والبعدية بالذات بمعنى  
 المذكور وانما الزمان وهو الممتد المنتزع عنها فهو امر يتقدر به الحركات كلها حتى حركة  
 الفلك الاعظم كما يقولون ان الزمان يتقدر به الحركات كلها حتى حركة الفلك الاقصى  
 التي هي محال عن فهم بالزمان الاشياء وهو ذاتها وما تها متضمنة تارة بالقبليته و  
 تارة بالبعدية بالذات بمعنى نفى الواسطة في العروض لكن لتبدل الاوصاف  
 عليها او كون تلك الاوصاف ممكنة لا بد لها من وسائل في الثبوت وهي عندنا في  
 ارادة الباري تعالى تارة بقبليته تلك الاشياء وتارة ببعديته تلك الزمان هو الاستعداد  
 الموهوم المنتزع من تقدمات الاشياء وتأخرها لكن لما كان بعض الاشياء  
 اشهر باوثر عما كانت تقدمات والتأخرات التي توحي في حركة الفلك الاعظم جعل  
 الامر الممتد المنتزع عن تلك زمانا ليس حركة محله وجميع الحركات الواقعة في العالم  
 وهذا المنتزع هو نشأ القبلية والبعدية هذا هو التحقيق الذي لا ياتي به الباطل من  
 بين يديه والاسمين خلفه ونشئت مزيد توضيح هذا التفسير في تسجيل عليه بالنقل من  
 انكار الفن فاستمع لما قال من هو قدوة ارباب التحقيق رافع الوية التدقيق سيد العلماء



شيخ الفضل بجرا العلوم قدس سره ان الموصوف بالقبليّة والبعديّة بالذات لا شي  
 المتقدمة والمتأخرة والامتد المتوهم من تقدمات هذه الاشياء وتأخراتها او الامتد  
 المتوهم الماخوذ من الحركات في التوهم به الزمان ثم قال ان الاشياء الموصوفة بالتقدم  
 والتأخر موصوفة بها بالذات في نفس الامر فمن هذا التقدمات والتأخرات يتوهم  
 امر متديك بجلها بين المتقدم والمتأخر ويتوهم ايضا امتداد الحركات كما قد علمت  
 فيقاس بهذا الامتداد الوهمي بعض الحركات بما هي حركات واقعة على مسافة  
 مخصوصة على نحو مخصوص بعضها مع بعض ثم وجود بعض الحركات ا بين الاشياء  
 كحركة المعدل فيؤخذ امتدادها في الوهم مطلقا عن الاستدارة والاستقامة فيسمى  
 هذا الوهم زمانا فينقسم بعد والدورات اجزاء في الوهم وليقدر بها وجودات الاحداث  
 وعدما تها بان وجود حادث او عدمه استمراره في الواقع مقارن لامي قدر من التوهم  
 الف دورات او مائة الف دورات واذا وجد الحادث في الواقع ثم حادث آخر  
 فيحتل ان اى قدر من هذه الدورات عن ابتداء وجود الاول وابتداء وجود الثاني  
 وهو القدر المتخلل ثم الوهم يتخيل بهذا الامتداد وان كان امتداد الحركة القطعية غير  
 متناهية في الجانبين ففي جانب يحكم بكون العدم السابق بحسب الوجود الواقعي مستمرة  
 والجانب الاخر ما يكون فيه العدم اللاحق مستمرا فيه ويسمى الاول بالازل ويحكم بكون  
 الذات القديمة مقارنا بهذا الامتداد مستمر معه موجودا فيه من دون بدء بخلاف  
 الاحداث لان لوجوداتها اول من هذا الامتداد ويسمى الجانب الثاني بالابد فهذا  
 القدر من وجود الزمان مسلم بدهية واما بدهية امر يكون معروضا بالذات للقبليّة  
 والبعديّة وما عداه من الحركات والاحداث معروضة بالعرض حتى غشاها القول



بالقدم الدبري المستأزم للحالات المذكورة فغير بين بل ان ادعى بدهية اتصاف  
 الحوادث بتقدم بعضها على بعض بالذات من دون واسطة في العروض وكذا تقدم  
 عدات الحوادث السابقة وكذا تاخر عدات اللاحقة من دون واسطة في العروض و  
 كون الاعداد اعدا ماصريحة في الواقع لم يبعد لانه يصدق بذلك من لا يقدر على الكسب  
 ونسب الى منكر ذلك ما كبره فافهم فاحفظ ذلك فانه من الجواهر النفيسة وفصول الحكمة  
 المتعالية ونختم هذا البحث فان العاقل كيفه والتفصيل في الحجة البازغة واما سادسا  
 فلان اتصال الزمان يستدعي وجود جميع الاجزاء معالاتنا اتصال الموجود بالمعدوم  
 وعدم قراره يقتضي فقد جزء عند وجود جزء آخر فالاتصال وعدم القرار مما يتدافعان  
 واجابوا عن هذا الايراد بان ما هو مقتضى الاتصال هو وجود جميع الاجزاء مطلقا نعم  
 ان يكون الجزء الاول مع الثاني معية زمانية كما في الامور القارة اولا كما في الامور  
 الغير القارة فانها وان لم يكن فيما بينهما معية زمانية لكن بينهما معية في الواقع فالمنافي  
 للاتصال هو عدم الجزء مطلقا لا عدم كل جزء مع الآخر ما هو مقتضى غير القرار هو عدم  
 كل جزء مع عدم الآخر لا العدم مطلقا حتى يتدافع الاتصال وعدم القرار ويرد عليه  
 ان الجزء الاول من الحركة اما وجد فاجزاء الثاني اما موجود في الواقع او لا على الثاني  
 الامناس عن اتصال الموجود بالمعدوم قطعا فان الثاني لما لم يكن موجودا مع الجزء  
 الاول ولا موجودا في الواقع كان معدوما محضنا كالغقاء خارجا عن عالم الوجود فكيف  
 يتصل بما هو موجود في الواقع وعلى الاول فالواقع ان كان عبارة عن الدهر كما  
 قد يبدو تسمع وان كان عبارة عن غيره فلا بد من بيانه حتى ينظر فيه فان المعقول  
 من وجود الاشياء نحو ان وجوده في نفسه في الواقع والخاليج مع قطع النظر عن



اعتبار تجزئة الزمان وهو المسمى بالدهر عند مجرّد تجزئته بما هو متجدد في الجاهل  
الزمان والثالث لما كان لم يكن باحد نحوى الوجود كان معدوماً هنا كقول  
القول بالدهر قول بالفناء مجرّد التجزئة ليس مع الجزاء الاول زماناً فالعدم عن  
الواقع فلا يناس عن اتصال الموجود بالعدم به اقداراً غيرنا الاحمال في تفصيل  
هذا لا يراد ولانه قد مضى منافي امام الكلام تفصيل هذا لا يراد بحيث لا يتصور المزيد  
عليه وان ساعدنا التوفيق فينا كشت جليلة احوال في سبب الدهر انشاء الله تعالى

## الفصل الخامس في اقامة الحجة على كون الزمان موجوداً على اصول الفلاسفة

ولقد قدم على هذا المرام اولاً الحجة اجمالاً ثم تبعه تفصيل ثانياً فنقول ان الزمان كما قد قالوا  
به حقيقة متجددة المتصرفة الموصوفة بالتقدم والتأخر بالذات فنقول بهذه الحقيقة  
اما ان تكون موجودة في الاعميان او تتوهم من منشاء موجود بذاته على الاول  
مقدار الحركة التوسعية او القطعية وعلى تقدير كونها مقدار الحركة الاولى اما ان تكون  
لنفسها او مقدارها باعتبار سيلانها على حدود المسافة وعلى تقدير كونها مقدار الحركة  
الثانية فالحركة القطعية اما هي موجودة ذهنية بنفسها وموجودة خارجية برتبتها وحقيقة  
اعتبارية ملزمة من الحركة التوسعية والامتداد المسافي وعلى الشقوق كلها لا يناس  
عن كونه وهمياً وعلى الثاني كونه وهمياً منتزعا عن امور متجددة عادية ظاهرة ومن  
هذه الحجة يلوح حدوث الزمان لان منشاءه ليس الا الاشياء الحادثة وهو المدعى  
وتفصيله انهم قالوا ان الزمان حقيقة متجددة متصرفة مقدار الحركة ثم الخلو اما ان تكون



هذه الحقيقة موجودة في الاعميان او متوهمه من منشاء فان كانت موجودة في الاعميان  
 فاما ان تكون مقدار الحركة التوسيطية او الحركة القطعية على الاول اما تكون مقدار الحركة  
 التوسيطية نفسها او باعتبار سبيلها على الحدود وعلى الثاني فالحركة القطعية اما موجودة  
 ذهنية وموجودة خارجية برسمها كما هو رامي المحققين عند فهم حقيقة اعتبارية كما هو  
 عند المشيدين لا ركان التلاطفة وعلى المشتوق الزمان امر متوهم لا موجود في  
 الاعميان فانه ان كان مقدار الحركة التوسيطية فان كان مقدار لها بنفسها ففيه اولا  
 انه تجوز باطل فان الحركة التوسيطية لكونها غير ممتدة بذاتها كيف يكون الزمان مقدارا  
 لها وثانيا قد علمت ان الحركة التوسيطية كونها موجودة في الخارج محل كلام وثالثا انه  
 لو سلم وجودها في الخارج فلا يكون الزمان موجودا في الخارج الا على سبيل التوهم  
 وان كان لها باعتبار سبيلها على الحدود والبعاد المسافة وما يجري مجراها فيكون  
 انتزاعيا ينزع من اسرع الحركات واشهرها وهو حركة الحد وتليست الزمان لا معنى  
 يخذ من تلك الحركة من عدد دوراتها فتسمى شهورا او ابعاضها فتسمى ساعات  
 وهكذا كما مر مفصلا بالجملة على به اشتق ايضا يكون انتزاعيا متوهمها وان كان مقدارا  
 للحركة القطعية فعلى تقدير كونها موجودة خارجية برسمها وموجودة ذهنية بنفسها  
 كما ذهب اليه المحاكم العلامة ومن تبعه فلا شبهة في كون الزمان موجودا فيها  
 وهما قال المحاكم بقى ان يقال لما كان هذا الامتداد لا يجتمع اجزائه في الوجود فلا  
 يكون الزمان موجودا ضرورة انه لو كان موجودا لاجتمع اجزائه في الوجود فلا يكون  
 الزمان موجودا فنقول هذا الامتداد وان لم يوجد في الخارج الا انه بحيث  
 لو فرض وجوده في الخارج وفرض فيه اجزائه يجتمع تلك الاجزاء معا وكان بعضها



بالذات تلك الامور بالمعنى المذكور والزمان هو الامم الوهمي المنتزعة عنها زمانها  
اجزاء ذلك الوهمي بالتقدم والتأخر منشأه التي هي متميزة بحدوثها بالذات وهذا  
يظهر ان حادث لكونه موصوفه حادثا كما سنشره انشاء انشاء فقال فانهم وآلهم  
في الجواهر النقيصة الاثنية والدر الثمينة الغالية

## الفصل السادس في تحقيق كون الزمان

اعلم انهم ادعوا زلية الزمان وابدية ونفسوا في بيانه فقالوا ان الزمان  
بالعدم ولا حقا له عدم كان وجوده بعدة او بعدة بحدوثه بحدوثه بحدوثه بحدوثه  
القبليته والبعديته لا يكون الا الزمان واجزاءه لا يحد لزم وجوده حيثما لم يكن عدمه قبل  
عدمه قبل وجوده او بعد وجوده مستحيا فيكون الزمان ابديا ويراو ويروى ان تقدم  
عدم الزمان على وجوده لا نسلم انه زمني بل هو تقدم بالذات مغاير لتقدمات  
المشهوره فلا يلزم ان يكون للزمان زمان وثانيا ان قولكم المعروف للقبليته والبعديته  
لا انعكاسية لا يكون الا الزمان واجزاءه ثم فانما لا نسلم ان مصداق كل إطلاق  
الحكم بهذا النحو من التقدم والتأخر هو نفس اجزاء الزمان بل هو عمل التقدم والتأخر  
هو نفس الاشياء فان قلتم وجود الاشياء وعدما تارة يكون متقدما وتارة متأخرا وتارة  
معا فلا يكون معروضة وموصوفة للقبليته والبدية بالذات فلابد من امر اخر وما هو الا  
الزمان قلنا ان اردتم ان الاشياء لكونها تارة معروضة للتقدم واخرى بالتأخر والبعديته  
لا يكون معروضة لها بالذات قلنا نعم لا يكون معروضة بالذات فان قالوا فان  
المعرض باحد الاوصاف الثلاثة ما يكون ذاته مقتضيا لها قلنا نعم فان ما لا يد



للمعروض بالذات ان يكون موصوفاً بالصفة بالذات بمعنى نفى الواسطة في العروض  
 لا ان يكون مقتضية لها بالذات وان قالوا فان المعروض بالذات لها ما لا يكون  
 هناك واسطة اصل قلنا ذلك ايضاً بما جملته فنقول غاية ما لزم من بيانكم ان  
 ذوات الاشياء ليست علماً مقتضية لها ولا يلزم منه ان لا يكون موصوفة بها بالذات  
 بمعنى نفى الواسطة في العروض فيجوز ان يكون الاشياء معروضة بالذات للتقدم  
 والتاخر الانفاك كيميئاً وان لم يكن مقتضية لها بالذات بل لكون مقتضى شيئا آخر  
 وان اردتم شيئا آخر فلا بد من تصويره وايضاً فاعلم ان في البيان تدليلاً <sup>طياً</sup> مغايراً  
 فان الاشياء لما كانت تارة موصوفة بالتقدم وتارة بالتاخر فلا بد ان يكون موصوفاً <sup>فها</sup>  
 بهما من علمه تكون واسطة في الثبوت لقبليته الاشياء وبعديتها والالزام لنفس  
 فلا بد لقطع النفس ان يكون لها علم تلك ولا يدل هذا البيان على انه لا بد ههنا من  
 واسطة غير الاشياء تكون موصوفة بالحقيقة بالتقدم والتاخر حتى تثبت مطلوبكم  
 بالجملته تختار ان وجودات الاشياء وعدماها متصف بالقبليته والبعديته  
 الانفاك كيميئاً بالذات بمعنى نفى الواسطة في العروض وان كانت لثبوت  
 القبليته والبعديته من وسائط في الثبوت فما ذكره انما ثبت انه لا بد موصوفته  
 وجودات الاشياء وعدماها من وسائط في الثبوت وهذا لا يثبت مطلوبهم فان  
 مطلوبهم ثبت لو ثبت انه لا بد من واسطة في العروض فاعلم ان في هذا البيان  
 هم يدعون وفي تبينه هم معنا الطون وتارة قالوا انه لا شبهة في تقدم بعض الاشياء  
 على البعض بحيث لا يجمع المتقدم مع المتاخر فهذا التقدم والتاخر اما بحسب  
 الدبر والواقع وقد لاح ان الدبر لا سفوح ولا تجدد وتعاقب فيه حتى يتمو التقدم



والتأخر فيه واما بحسب الزمان فالقديم والتأخر لمحققان في الاشياء لا يكونان  
 الا بحسب الزمان فلو تقدم على الزمان عدمه او تأخر عن وجوده لزم وجود الزمان  
 مع فرض عدمه ويؤيد عليه ان التقدم والتأخر الانفكاكيين في الاشياء عندهم  
 تابعان للتقدم والتأخر الانفكاكيين في اجزاء الزمان فهذا التقدم والتأخر  
 الانفكاكيان الموجودان في الزمان اما واقعيان او رتبيان فان كان واقعيان  
 فلا بد ان يكونا موجودين في الواقع والديهر وقد قالوا ان الزمان بجميع اجزائه موجود  
 في الواقع فبالضرورة يكون اجزائه المتقدمة بذاتها والتأخرة بنفسها موجودة فيه  
 والا لم يكونا وتبين فاما موجودان معا فينفك التقدم والتأخر عنهما في الواقع  
 فلا يكون الاجزاء مقتضية لهما بالذات كما زعموا ولا يكون التقدم والتأخر <sup>رتبيين</sup>  
 كما توهموا او متعاقبان فهذا التعاقب الموجود في اجزائه ان كان تعاقبا واقعا فاولا  
 وقع التعاقب في الديهر وهو مستحيل عندهم وثانيا انه بمعنى الاجتماع والتعاقب الديهر  
 وليس هو متداخلى يقع في طرف منه التعاقب وفي طرف منه الاجتماع وان كان رتبيا  
 فكيف يستدل بهما على الزمان فلم يبق في ايدهم سبيل اثبات الزمان فضلا عن  
 ازليته وابديته وان كان التقدم والتأخر الانفكاكيان الموجودان في الزمان  
 رتبيين فانسد سبيل اثبات الزمان كما علمت فالحق ان الاتصاف بالذات  
 بالقبليته والبعديته الانفكاكيين بمعنى نفى الواسطة في العروض راجع الى وجودات  
 وعدوات لنفس المحوادث والحركات وليس من ضروريات الاتصاف بالذات  
 ان لا يكون هناك واسطة اصلا في الثبوت ولا في العروض كما يقولون في الزمان  
 ولا بتأثير بالبرهان وانما هو هوس من هوساتهم لم يصححه بحجة وبرهان بل حل



ما قالوا لا يزيد على خبره فين فاحوادث عند التحقيق متصفة بالتقدم والناظر الانفاك  
 بالذات بمعنى نفى الواسطة في العروض ولا حاجة لها في اتصافها بها الى شئ يتصف  
 بها بالحقيقة حتى يتبدل بها على الزمان نعم لا بد من واسطة في الثبوت وهي عندنا <sup>تفسير</sup>  
 ارادة البارئ تعالى لوجود الاشياء وتخصيصياتها لسلطان قضاء على حسب مقتضاه  
 نظام العالم وهو بعناية الازلية صير بعض الاشياء قبل بعض وبعضها بعد بعض بوشاء  
 عكس الامر وهو يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ونحن نثبت بالبرهان انشاء الله تعالى ان قس  
 الماضيات من الحوادث سواء كان زمانا او زمانا باطل كما يجوز من ثبت قدم العالم  
 بل المتعاقبات في جانب الماضي وجوداتها بعد العدم لصريح عدما حقيقيا يكون به  
 كل واحد منها منفكا عن الثابت لمحض معا وبلا ايضا لا اضافيا محضا كما توهموا  
 فاعدام الاشياء يتقدم على وجود الاشياء تقدما بالذات وكذا تقدم الثابت لمحض على  
 الحوادث والمتغيرات تقدم ذاتي وللعقل اذا لاحظ تقدم الصانع او تقدم عدم  
 الاشياء على وجودها انزع استدلال متوهمها انشاء تقدم الثابت على الحوادث وانشاء  
 المتعاقبات في الماضي لا يوجب استدلالا واهما غير متناه واقع بين وجود الثابت لمحض  
 وبين اول الحوادث كما قد توهم لان توهمهم استدادا خلا فيما وراء الفلك لا  
 فلا يفيد هذا وسنعود الى تفصيله انشاء الله تعالى باجملة لاعدام الاشياء تقدم على وجودها  
 بالذات لا تقدم بالزمان حتى يتبدل به على قدم الزمان وازلية وابدية وكذا تقدم  
 عدم الزمان على وجوده تقدم بالذات لا بالزمان حتى يلزم وجوده بعد فرض عدم  
 شأنا نحسم بانفسوانا بيانه وتبخر وانى تبيا نفسمان من استاثر بالقدم وتنزه عن  
 شوب الحدوث والعدم



# الفصل السابع في ابطال ما ادعوا من قدم الزمان وحركات الافلاك قدم الانواع

اعلم ان الفلاسفة قد ادعوا قدم الزمان بشبهة و قدم الحركات بتوابعها لا شخاص  
في الامة ما دال زمني ولنبيد اولها في اراحة ما قالوا بقدم الانواع بتوابعها لا شخاص  
حتى يترتب عليه بطلان ما قالوا بقدم الحركات والزمان ايضاً ثم توجه ثانياً الى  
ابطال قدم الزمان والحركات فنقول هذا قولهم باقوا بهيم اما اولها فانه لو تس  
المتعاقبات الزمانية بحسب الوجود الزماني سواء كانت تلك امور منفصلة كالحوادث  
اليومية او اجزاء من المتصل الغير القاري كالحركة والزمان بطريق الاعداد والشرطية  
بأن يكون كل لاحق معلولاً عن الاقدم بواسطة سابق فاما ان ينتهي الى واجب الوجود  
فلا يكون غير تامة في جانب لا زل او غير منته الى الواجب فلا يجب وجود تلك السلسلة  
ولا يمنع عدمها او ارتفاعها من اذ لا وجوب الا بالاستناد الى الواجب فلا يمكن  
وجود تلك السلسلة اذ لا وجود بدون الوجوب واما ثانياً فانه لو كان الامر كذلك  
فالصادق عن المبدء الفعال اما نفس الطبيعة النوعية من دون ان تبتدئ من  
و لا يرجح الاستحالة او فرد خاص منها وهذا الفرد الخاص لكونه مبرهن الوجود فيجب  
المادة والاستعداد بحسب ان يكون حادثاً زمانياً فيكون الطبيعة النوعية ايضاً حادثاً  
زمانياً اذ لا وجود لها قبل هذا الفرد الخاص بل في هذه الحالة لا بد من وجودها في الماضي  
الاطلان اذ لا وجود للمبهم بما هو كذلك مثلاً لو فرض ان نفع الانسان قد يمتد بتوابع  
شخصه في الامتداد الزماني فيستحيل ان يكون الصادق عن المبدء الفعال



المادية المجردة او فردية فحجب ان يكون الصادر عن المبدأ الفعال شخص واحد  
 متعين وهو حادث مسبق بالمادة واستعدادها فالنوع الانساني حادث بحدوثه  
 اذ لا وجود له قبله على هذا التقدير ولا يمكن ان يقال ان كل جزئي من جزئيات الكلي  
 مسبق بجزئي آخر لا الى نهاية لانه اما ان يكون في تلك الجزئيات اللاتناهيية جزئي  
 يكون صادرا عن المبدأ الفعال باينكون المبدأ الفعال علته قريبة له او لا يكون كك  
 والثاني باطل لانه لم يكن شي من تلك الجزئيات موجودا اذ وجود شي منها يتوقف  
 على صدور شي منها عن المبدأ الفعال واذا لم يكن شي من الجزئيات موجودا لم يكن  
 الكلي موجودا وعلى الاول فالصادر عن المبدأ الفعال هو اول جزئي من جزئيات  
 ذلك الكلي فلا يكون جزئياته لاتناهيية فبطل ما قالوا وهذا ان الايراد ان من الاستاء  
 المطلق فبطل الحق علينا وعلى العالمين من اصعب الايرادات عليهم لا يحسها يدى  
 اتباعهم واشياءهم هذا بطال اجمالى لقولهم بقدم الانواع بتوابعها اشخاص واما  
 تفصيل ابطالان قدم حركات الافلاك فاعلم ان الحكماء استدلوا على كون دورات  
 الافلاك انقسامية غير تناهيية وكون كل حركة مسبوقه بحركة اخرى ان الحركات المتعديية  
 اما ان توجد دائما وبعد حدوث حادث آخر بسببها الى الاول والالزام يوم الحادث  
 فمزداحات اما ان توجد على سبيل الاتباع او على سبيل التعاقب لا سبيل الى الاول  
 والالزام اجتماع امور لها ترتيب في الوجود وهو محال فقبل كل حركة وقبل كل حادث  
 حادث الا الى اول هو المتشابه عارضهم العلماء ان الصادر عن القديم ان كان حادثا  
 لازم تخلف العلة عن المعاول وان كان قدما فان ارتباطه بعليته القديمة لكن لا يرتبط بمعال  
 الحادث فيلزم اما تخلف علة عن المعاول واما لازم قدم الحادث وان كان كل حادث



مستند الى عليته المحاذية فان لم ينته الى الواجب لزوم وجود سلسلة الا ما كان بدون  
 الانتهاء الى الوجوب وهو مستحيل والتس لازم اجزاء وان انتهى الى الواجب تعالى يكون  
 المنتهى الى الواجب حادثا ليس قبله حادث آخر فاجابوا عنه تارة بان التس لازم  
 ليس مستحيل فان هذا التس في المتعاقبات وهو ليس مستحيل وانما المستحيل هو التسلسل في  
 اجتماعات وتارة اعتصموا بوجود امر متجدد متصمم وهو الحركة وقالوا انها الرابطة بين ذاتي  
 جتين فمن جهة دواهما فاضت عن التقديم ومن جهة التجدد صارت واسطة بين  
 الحوادث وبين الله تعالى في وصول الفيض وانت تعلم ما فيه اما اولاهم لم يتوجهوا  
 الى ان سلسلة الحركات بل ينتهي الى الواجب تعالى ام لا فان لم ينته الى الواجب  
 تعالى فالسلسلة باسرها ممكنة وجودها بلا انتهاء الى الواجب تعالى مستحيل وان انتهى  
 الى الواجب تعالى فينتهي لفرد من الحركة وهو شخص معين حادث فينتهي نوع الحركة  
 عليه فيكون نوع الحركة حادثة ومنتية لا قديمة كما ظنوا هم لم يندفع هذا الايراد الجواب  
 واما ثانيا فلان براهين ابطال التس جار في ابطال الكميات اللامتناهية وكذلك  
 جار في المعدات والشرائط والمعلولات فيلزم تنهاى الحركات ايها والعذر  
 من بعض المتأخرين ان التطبيق لا يجري الا في الماديات فلا يجري في ابطال  
 النفوس المجردة غير مشروع فان لسلسلتين الموجودتين المرتبتين لتسقتين اذا طبق  
 بين مبدئيهما حتى تطابق لسلسلتان فينطبق المبدئين ويظهر انقطاع لسلسلتين  
 قطعاً سواء كانت لسلسلتان من الكميات او المتكلمات لتصلته او الاعداد او الماديات  
 او المجردة بلافرق صلا فالفرق بين الماديات والمجردات تفرقة بلافرقان و  
 دعوى بلا حجة وبرهان وكذا البرهان على ابطال لا تنهاى الحوادث شئ



جانب الازل والابد واستداد الحركة اللاتناهيين عند الحكماء اجتماع تكمال الاشياء  
 بحسب الوجود الدهري وترتيبها بحسب ترتب ازمنة حدوثها فبطل بهندس  
 القائلين بالقدم الدهري والذاهبين الى حدوث الدهري القائلين بابتداء  
 العالم وقد شق ذلك جدا على مقلدي الفلاسفة وعلى صاحب الاتفاق لمبين -  
 فقال بعض مقلدي الفلاسفة انتصارا لهم ان الوجود في حاق الدهر ليس وجودا  
 آخر مغايرا للوجود الزماني في كبد الاعيان بل الوجود واحد له اعتباران فهو اعتبارا  
 وقوعه في اتق لتقضي وجود زماني ومع عزل النظر عن التجدد والتصرم وجوده في  
 فوجود الزمان والزمانات الغير المتناهية بالا اعتبار الاول لا يبطله البرهان اذ  
 اجتماع بين الامور اللاتناهيية بهذا الاعتبار ومن شرط جريان البرهان الاجتماع  
 في الوجود واما اذا اعتبر وجودها بالا اعتبار الثاني فلا يجري التطبيق بين الامور  
 اللاتناهيية المذكورة بحسب هذا الاعتبار لان التطبيق عمل من اعمالنا ولا يقع  
 الا في الان اذ الزمان المتناهي والتطبيق فيها انما يمكن فيما وجدتهما والموجودة الدهرية  
 اللاتناهيية غير موجودة فيها حتى يجري فيها هذا محصل كلامه واعترض عليه استاذ  
 الاستاذ قدس سره فان الكمية الزمنية والحركة المنطقية عليهما المتصلة بالاتصالهما  
 متصلتان موجودتان في الدهر من الازل الى الابد وكذا الحوادث اللاتناهيية  
 متسقة موجودة في الدهر فكما يلزم من تطبيق مبدء احدي جملة الكميات المتصلة على  
 مبدء اخرى مثلها في الاعيان او في الوهم انطباق امتداد احدهما على امتداد  
 الاخرى لاجل الاتصال كذلك يلزم من تطبيق مبدء جملة من الكميات الزمانية  
 على مبدء جملة اخرى منها انطباق امتداد احدهما على امتداد الاخرى لاجل



الاتصال اذا لا مساغ في اتصالاتين بعد انطباق المبدأ على المبدأ لعدم انطباق  
 الامة او على الامتداد ضرورة كما يلزم من تطبيق مبدأ السلسلة في الاعداد  
 المتسقة على مبدأ سلسلة اخرى مثلها في الاعيان او في الوهم انطباق سائر  
 احدى السلسلتين على الاخرى والا لبطل الاتساق ولا يستدعي وجود السلسلتين  
 والمجمتين في الآن والزمان وانما يلزم لو احتج الى تبثيم تطبيق جزء جز واحد  
 واحد وهذا ظاهر جدا وقال بعضهم ان ما يفرض من تطبيق المتصلات الغير القارة  
 في نسخ حقيقة الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني ان كان بحسب  
 الخامج فمن المحالات لزوم الانقطاع في الواقع وان كان في الذهن فانما  
 يتأتى فيما ارسم من تلك الامور في الذهن فبدل على تناسلي وقع منافي  
 الذهن دون ما وجد منافي الخارج قال استاذنا قدس سره ان هذا  
 الكلام ليس له كثير معنى فان المتصلات الغير القارة والاعداد المتعاقبة في نحو وجودها  
 الزماني لما كانت موجودة مجتمعة في نحو وجودها الزماني لما كانت موجودة مجتمعة  
 في نحو وجودها الدهري كانت جملة الكمية المتصلة او المتكتم المتصل او سلسلة الاعداد  
 المتسقة موجودة دهرية من الازل الى الابد وافرز العقل منها جملة متناهية  
 ثم طبق بين مبدأ الجملة الاولى او السلسلة الاولى وبين مبدأ الجملة او السلسلة  
 بعد الافراز تطبيقا في الواقع بحسب التجزئة العقلية لزوم بالضرورة انطباق الجملة  
 على الجملة او السلسلة على السلسلة فيلزم الانقطاع والانهيار في الواقع فان  
 قيل ان انطباق المبدئين لا يتصور بحسب الواقع اذ يستحيل ان يجمع الجز  
 السابق من الزمان مع الجزء اللاحق منه قلنا ابا امر خارج من ذلك تطبيق



لا يفتح في تمام البرهان كما صرح به الفلاسفة وبالحكمة فلا يحسن للفلاسفة عن هذا  
 الاشكال العويص وان كانوا يثرون من التوئيس والتوئيس وتثبتون في  
 هذا المغرق بكل حشيش وربما يقول قائلهم ان هذا البرهان كما تبطل لا تنافي لزمان  
 والحركة والحوادث في جانب الازل كسب تبطل لا تنافي تلك الامور في جانب  
 الابد وهذا كما يضاد قوانين الفلسفة يخالف اصول الملة وانت تعلم ان البرهان  
 انما ينتهي على ابطال لا تنافي تلك الامور بحسب لوجود الدهري والقول با  
 لوجود الدهري من هفوات الفلاسفة ما انزل الله بها من سلطان ومن اهل العلم  
 التي لا يساعد البرهان فالبرهان انما ينتهي على ابطال لا تنافي في جانب  
 الابد على ما يقول به المليون لا على سبيل الجدول ولا على سبيل الحكمة هذا كله  
 استاذ الاستاذ قدس سره وانما اقتصرنا عليه لانه اتى بالاتي في زمان عليه ولا  
 في المتناهيته كلام يتفوق عليه وان شئت من تفصيل فامرجع الى اية انبارة  
 واعلمك قد علمت بما قررنا سخافة ما اعتذروا بعدم جريان البرهان في الحركات  
 ان الشئ الآخر الذي هو عامة موجبة الحوادث معدله والعامة موجبة لذل الشئ  
 معدله وبهذا نقبل كل حادث هو معدل الملاحقة الى ما لا ينافي في علم لازم لتسلسل  
 في المتعاقبات وهوليس مستحيل فانك قد علمت ان التقديم الثابت عامة لامة لامة  
 من احاد هذه السلسلة ام لا على الاول لازم قدمه وعلى الثاني يكون وجوب كل  
 واحد منه مشروطا بالسابقة فلو فرضنا عدم الاحق مع عدم السابقات باجمها  
 لم يجب وجود فان المكان بالتمتع فيه انما هو عدمه لم يجب وجوده وقد علمت  
 ان عدمه لا يتحقق بالما يكون الارباب عامة لامة لامة لامة لامة لامة لامة لامة



يلزم الترتيب بالمرجح وبالحكمة ما لم يكن القديم علة تامة لشيء من الممكنات او تامة تامة  
 لعدة تامة لا يوجد فضلاً عن ما وثق وعدم التناهي لا يغني شيئاً على انما قد علمت  
 ان لا مناص لهم عن لزوم التسلسل في المجتمعات واجر ابراهيم فيها كذا  
 افيد واما ثانياً فلان ما قالوا واعتصموا الوجها مرتباً ومتصراً لذاته ذات هيتين  
 الدوام بحسب ذاته والتجدد بحسب احواله ومن حيثية وادامه فاضت عن القديم  
 ومن حيثية التجدد وصارت واسطة بين الاحداث وبين الله تعالى في وصول  
 الفيض برونه عليه مع عزل النظر عن الكلام في علية التجدد وان الحركة غير قارة  
 فاستند الى الثابت فلما بد لها من علة لها نحو من عدم القارة في تسلسل العلل  
 ولما رأت قوة الايراد وعجزوا عن جوابه قام ناصرهم ونصيرهم وصار النافون  
 بتعاله واراد ان يستند الغير الثابت الى غير الثابت قال ان ههنا تسلسل  
 الاول من القدمية الابدية والثانية من الارادات والثالثة من التخيلات  
 فسلالة تخيل علة موجبة لسلالة الارادة وهي علة لسلالة الحركة فجزء من  
 الحركة معلول لجزء من الارادة وهو لجزء من التخيل وهو من الحركة لا الى نهايته  
 وهذا الخرب ظنوا ان ما نسبوا للسلاسل هو كما يخص لهم ولم يتفطنوا ان هذا  
 او هن من نسب الفكاكيات فان في هذه السلاسل احد من السلسلة الاولى اما  
 علة موجبة لآخر من السلسلة او علة معدة له على الاول يلزم اجتماع اجزاء الحركات  
 وعلى الثاني اما ان ينتهي الى واجب الوجود بالذات فيلزم قدم المستند بالذات  
 الى الواجب تعالى ويلزم من قدمه قدم اجزاء الحركات بتامها او لا ينتهي الى  
 الواجب بالذات فلم يجب وجود واحد منها لان الواجب بالذات عليه جميع



انحاء عدم ومن بعض النحاء عدم تلك السلسلة باجمها فيلزم ان لا يكون السلسلة  
 موجودة لان الشئ ما لم يجب لم يوجد فتم ان الايراد من العلماء في غاية الاحكام لا  
 يزله امثال هذه العقول التي كالاولها ولا محيد ولا مناص لهم كادوا يختار الشئ  
 لتخلف في الايراد لكن لما قالوا يكون الواجب تعالى الله عما يقول الظالمون علواً  
 كبيراً مبتدوا اليه سبيلاً وعجزوا واستكانوا عن ان يسحبوا الشئ الى هذا لان وليت  
 شعري لو قالوا ان الواجب تعالى وتقدس فاعل بالاختيار والارادة بالمعنى  
 الذي قال به العلماء لا بالمعنى الذي اخترعوا ليجوا عن التورط في هذه الاباطيل  
 لكن من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور الله يهدي لنوره من يشاء وهذا شأن  
 اجمالية لتقصي عن المضائق قد فصلناه في الحجة البازغة لمخافة التطويل  
 قد اجملناه في هذا الوجيز ان شئت الخيرة فليكن بطلانها واتقانها وسراح  
 النظر في روضاتها واجتناب الثمر من اشجارها والري من ماؤها فانه كرحيق مختوم  
 ختامه مسك فلذلك فليتناقض المتناقسون جملة الكلام انهم قائلون بعدم  
 تناهي حركات الفلك وترتب سلسلتها سواء كان الترتيب فيها ترتيباً لعلية  
 والمعلولية او الشرطية والمعدية وقالوا ان في الدهر كلها مجتمعات موجودة فوجد  
 الوجود والترتب في الأمور الغير المتناهية وهما شرطان بحرمان البرهان قصير  
 سلسلة متناهية في جانب الازل والابد فيسبقها عدم الصريح وليحتها انفصال  
 متناهية وهذا الايراد لا يندفع عنهم ولا عن صاحب الافق المبين فانه لما كان  
 قائلاً بالحدوث الدهري نافياً للقدم الدهري قال برهان وان ساعده على ابطال  
 القدم الدهري واثبتات الحدوث الدهري لكن يضره بانتهاضه على ابطال



لاتناهي في جانب الابد وقد استشعر به فتير وضطرب غاية الاضطراب وضاق  
عليه الارض واعتذر عنه تارة بان الحوادث الابد لم يخرج بعد من ليس الى الوجود  
في معدومته فلا يحيل لانتهاؤها البرهان ونسي القول بالوجود الدهري واشتبته  
عليه الوجود الدهري بالوجود الزماني وخطأ عليه الامر لم يعلم ان عدم خروجها  
انما هو بحسب الوجود الزماني لا بحسب الوجود الدهري وجريان البرهان انما هو  
بحسب الوجود الدهري وتارة بان الامور التدريجية وجودها لا اول وجودها  
في أفق الزمان والثاني وجودها في حاق الدهر والبرهان لا ينتهض على البطلان  
لاتناهيها بحسب الاعتبار الاول لعدم وجودها بذلك لا اعتبار ولا بحسب الاعتبار  
الثاني لعدم ترتبها بهذا الاعتبار ولم يتفقه انه لو تم لدل على ابطال لاتناهي  
الحوادث الازلية ايضا ولم يتأمل في نفسه ان الاجتماع في دعاء الدهر لا ينافي  
الترتب الطبيعي او العلى بالاعتبار الثاني فقد تحقق ان البرهان كما يضرهم يضره  
ولا يضر معشر العلماء اصلا فان تم يساعد هم البرهان في ابطال ازلية الحركات ولا  
يضرهم في لاتناهيها في جانب الابد لانهم لا يقولون بالوجود الدهري حتى نصير  
مجمعة موجودة في دعاء الدهر بل عند هم الحوادث الاستقبالية لم يخرج من عدم  
الى ساحة الوجود بل يتم في عدمهم بعد فاما منها الى الوجود فتناه ويمكن ان يخرج الحوادث  
الاخرى لاتناهيها لا تقفيتها لا غير تناهيتها بالفعل هذا العلم الحق عند علام الغيوب  
وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

قدمت الرسالة كاشفة الغواية والضلالة تحت اداة محمد عابد عليخان حفظ المنان  
سنة سبع وثلثين بعد الف وثلثمائة من الهجرة في اواخر شهر شعبان بمطبعة شاہي پرين پور لکھنؤ







